# دور إستراتيجية القوة الذكية في مساعي الصين لتغيير بنية النسق الدولي
# The Role of Smart Power Strategy in China's Efforts to Change the Structure of the International System

**محمد عبدالفتاح الحمراوي**

مدرس بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة – جامعة دمنهور

**محمد محمد طلعت غراب**

باحث دكتوراه في العلوم السياسية

**المستخلص:**

ساهمت التغيرات الراهنة على الساحة العالمية في إعادة تقييم المفاهيم التقليدية، حيث لم تعد الهيمنة العسكرية العامل الوحيد لتحديد مكانة الدول، مع صعود القوى الاقتصادية وتطور التكنولوجيا تنوعت مصادر القوة، وبرزت القوة الناعمة كمفهوم محوري، خاصة مع طرح جوزيف ناي، تبنت الصين مزيجًا من القوة الناعمة والصلبة فيما يُعرف بالقوة الذكية لتعزيز نفوذها، وحماية مصالحها عالميًا مع تقليل الاعتماد على القوة الصلبة .كما لعبت تكتلات مثل مجموعة البريكس دورًا في إعادة تشكيل التوازن الدولي، ما يعكس جهود الصين لدفع النظام نحو التعددية القطبية وترسيخ موقعها العالمي.

**الكلمات المفتاحية:** الإستراتيجية، القوة الذكية، النسق الدولي

**Abstract:**

The current changes in the international arena have prompted a reassessment of traditional notions of power, as military strength no longer serves as the sole determinant of a nation's status. The emergence of economic powers and advancements in technology have broadened the sources of influence, bringing soft power to the forefront an idea prominently introduced by Joseph Nye. China has strategically embraced a blend of soft and hard power, a strategy often referred to as smart power, to expand its global influence and safeguard its interests while lessening reliance on sheer military might. Meanwhile, groups like BRICS have contributed to altering the international balance, underscoring China's efforts to promote multipolarity and cement its position within the evolving global order.

**Keywords:** Strategy; Smart Power; international System.

**مقدمة**

برزت القوة الناعمة كمفهوم مركزي، خصوصاً مع الطرح الشهير لجوزيف ناي، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الدولية، كما يظهر بوضوح في حالة الصين التي تعتمد على مزيج من القوة الناعمة والصلبة فيما يُعرف بـ"القوة الذكية"، لتعزيز تأثيرها الدولي، وتهدف الصين من خلال هذه الاستراتيجية إلى حماية مصالحها على

الساحة العالمية، مع تقليل الاعتماد المفرط على القوة الصلبة، مع الحفاظ على جاهزيتها لمواجهة التحديات الأمنية .إلى جانب ذلك، ظهرت تكتلات مثل مجموعة البريكس كقوى اقتصادية وسياسية تهدف إلى إعادة تشكيل التوازن الدولي، ومن خلال هذه التحركات، تسعى الصين لدفع النظام نحو التعددية القطبية، مستفيدة من استراتيجيتها القائمة على "القوة الذكية" لتجاوز عقبات النظام الحالي وترسيخ مكانتها كفاعل رئيسي على المسرح العالمي

**أهمية الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحليل التحولات التي تؤثر على مفاهيم القوة المادية والمعنوية لدى القوى الدولية، مع التركيز على مفهوم القوة الذكية كأداة لتغيير النظام الدولي، وفق النموذج الصيني يقدم هذا النموذج مزيجًا متكاملًا من مختلف أنواع القوة برؤية استراتيجية شاملة، مع تسليط الضوء على عناصر القوة الذكية لفهم نهج الصين في القضايا الدولية وأهدافها المستقبلية.

**مشكلة الدراسة:**

يُعتبر مفهوم القوة الذكية واحدًا من المفاهيم الحديثة في مجال العلاقات الدولية، حيث تكمن أهميته في المزج بين القوة الناعمة والصلبة لتحقيق الأهداف السياسية والدولية بطرق سلمية، وتقليل احتمالية اللجوء للنزاعات المسلحة، يرتكز هذا المفهوم على استخدام أدوات القوة الناعمة لحل الخلافات مع الحفاظ على القوة الصلبة كدعامة أساسية. كما يعكس هذا النهج تحولاً في طبيعة نفوذ الدول الكبرى، مثل الصين، التي اتجهت بعيدًا عن أساليب السيطرة التقليدية كالإستعمار أو التدخل العسكري، نحو أدوات أكثر نعومة ذات طابع ثقافي واقتصادي بهدف الحد من الخسائر المترتبة على العمليات العسكرية. من خلال هذا التوازن، تتيح القوة الذكية للدول تحقيق أهدافها بكفاءة أكبر وبتكاليف أقل، حيث تركز هذه الدراسة على تحليل دور القوة الذكية وتطبيقاتها في السياسة الصينية ضمن النظام الدولي، من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي:

**كيف ساهمت استراتيجية القوة الذكية في دعم مكانة الصين كقوة صاعدة في التأثير على بنية النسق الدولي؟**

وتساؤلات فرعيه تتمثل في:

- ماهي ماهية القوة؟
- ماهي مقومات القوة الذكية الصينية؟
- ما هي قدرة الصين على توظيف إستراتيجيات القوة الذكية في إدارتها لسياساتها الخارجية؟
- كيف وظفت الصين القوة الذكية في سياستها الخارجية لوضعها كقوة قطبية في النسق الدولي؟

**فرضية الدراسة**

تتمحور الدراسة حول فرضية علمية تشير إلى أنه كلما تمكنت الدولة من استغلال وتوظيف مقومات قوتها الصلبة والناعمة بشكل فعّال ضمن سياستها الخارجية عبر استراتيجيات القوة الذكية، ازدادت قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بأكبر مردود وبأقل تكلفة ممكنة، وينطبق العكس أيضاً في حال إخفاقها في ذلك. كما يتبنى البحث فرضية أخرى تفيد بأن هيكل النظام الدولي يعكس في جوهره قوة الفاعلين الأساسيين فيه. وبالتالي، فإن ازدياد مقومات القوة الصينية، المصحوبة بطموحاتها المتنامية، يؤدي إلى تعاظم تأثيرها في إعادة تشكيل النظام الدولي.

**أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في تحليل طبيعة القوة الذكية التي تستخدمها الصين، في ظل وجود صراع عميق جعل من القوة الذكية طريقاً لتلك السياسة في ظل النسق الدولي، وتهدف أيضاً إلى امكانية فهم الدوافع والعوامل التي تتحكم في تغيير النسق الدولي على اساس موازين القوى، وتحليل مقومات القوة والطموح الصيني ودورهما في صعودها كقوة مؤثرة دوليًا.

**منهج الدراسة:**

من أجل تحقيق أهمية الدراسة والإجابة على أسئلتها سوف تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو ما سيفيد الباحث في استقراء واقع النظام الدولي تجاه القضية محل الدراسة باستخدام أدواته وذلك لتحليل دور القوة الذكية في توجهات السياسة الخارجية الصينية لتغيير بنية النسق الدولي. واستخدام منهج دراسة الحالة لتوضيح كيفية استخدام القوة الذكية في السياسة الخارجية الصينية، كما ستعتمد الدراسة على مقاربة المصلحة الوطنية، وذلك من خلال التعرف على مصالح الصين باعتبار تلك المصالح هي المحرك الحقيقي لسلوكها.

**مفاهيم الدراسة**

**(أ) مفهوم الدور:** يُعرَّف بأنه تنفيذ الوظائف التي تُسند إلى الفرد، والتي تتضمن مجموعة من الأنماط السلوكية الظاهرة التي يمكن ملاحظتها في الحياة اليومية.[١] ويعبر هذا المفهوم عن أحد العناصر الأساسية في التفاعل الاجتماعي، حيث يرمز إلى نمط منتظم ومتكرر من السلوكيات المكتسبة التي يقوم بها فرد معين ضمن سياق تفاعل محدد.[٢]

التعريف الإجرائي للدور: هو مجموعة السلوكيات المرتبطة بالمهام التي تؤديها الدولة وتضطلع بها في سياقها أو الوظيفة التي تمارسها الدولة في محيطها.

**(ب) مفهوم الاستراتيجية:** تُعدّ الاستراتيجية وسيلة مهمةً تعكس أداء الدول السياسي وتشكل الأساس الذي تُبنى عليه السياسات الوطنية لتحقيق الأهداف.[٣] وعرفها الألماني (كارل فون كلاوزفيتز) باعتبارها "فن استخدام المعارك كوسيلة لتحقيق الهدف النهائي للحرب"،[٤] مع مرور الوقت، توسّع مفهوم الإستراتيجية ليشمل جميع العناصر السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعنوية، بهدف دعم سياسات الدولة سواء في زمن الحرب أو السلم.

**(ج) مفهوم النسق الدولي:** هو مجموعة من علاقات قوي في حالة اتزان او مجموعة من الوحدات السياسية بقوي متدرجة يقدر انتظام علاقات القوي فيما بينها تبعا لتوازن قواها.[٥] كما يعرف (أنطوني دولمان) النظام الدولي كنموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين، يتسم بقدرته على تنظيم الأنشطة المختلفة وفق قواعد مكتوبة وغير مكتوبة.[٦] أما (نورمان بارلفورد وجورج لنكولن) فيرونه ترتيباً قائماً بين الدول في فترة زمنية محددة".[٧] بينما يرى (بيتر ليون) أن النظام الدولي يتكون من أنظمة تؤدي وظائف متنوعة ومتميزة، سواء عسكرية، دبلوماسية، قانونية، أو اقتصادية".[٨]

**(د) مفهوم السياسة الخارجية:** يتمثل في الخطة التي ترسم التوجهات الخارجية للوحدة الدولية والتي تطبق من خلال السلوك الخارجي لتحقيق اهداف في البيئة الدولة، وعرفها (مارسيل ميرل) انها الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج لمعالجة مشكلات ما وراء الحدود،[٩] وعرفها (جيمس روزناو) James Rosen au انها التصرفات التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، اما المحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب المرغوبة فيها.[١٠] ويعرفها سيبوري (Seabery) بأنها مجموعة الاهداف التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة ن تتعامل مع الدول الاجنبية باستعمال النفوذ والقوة والعنف في بعض الاحيان.[١١] وقد عرفها مودلسكي (Modelski) انها نظام الانشطة التي تطورها المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمه أنشطتها طبقا للبيئة الدولية،[١٢] وعرفها (اسماعيل صبري مقلد) بانها مجموعة المبادئ والاهداف التي تختارها الدولة لنفسها وتضعها موضع التنفيذ وهذه المبادئ والاهداف التي تحدد نمط سلوكها عندما تتفاوض مع الدول للدفاع عن مصالحها وتنمية تلك المصالح وتطوريها،[١٣] كما عرفها (محمد السيد سليم) بأنها مجموعة من الانشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما ازاء الدول الأخرى بقصد تحقيق اهدافها.[١٤]

**محاور الدراسة:** لتحليل دور القوة الذكية في توجهات السياسة الخارجية الصينية لتغيير بنية النسق الدولي، وللإجابة على تساؤلات مشكلة الدراسة سوف تتم دراسة المحاور التالية:

**المحور الأول: ماهية القوة في العلاقات الدولية**

**المحور الثاني: دور استراتيجية القوة الذكية في النسق الدولي**

**المحور الثالث: مقومات القوة الذكية الصينية**

**المحور الرابع: السياسة الصينية على الصعيدين الإقليمي والدولي**

**المحور الخامس: الإطار الدولي للصعود الصيني في النسق الدولي.**

**المحور السادس: تأثيرات استراتيجية القوة الذكية الصينية على النسق الدولي**

**المحور السابع: مستقبل الصعود الصيني في النسق الدولي**

## المحور الأول: ماهية القوة في العلاقات الدولية

في ظل التغيرات السريعة عالميًا، لم تعد مفاهيم القوة ثابتة في السياسة الدولية، حيث فقدت عناصر القوة التقليدية أهميتها مقارنة بالتطور في الأدوات والكفاءة لإدارة الموارد بتكلفة أقل، حيث برز الاقتصاد كعنصر رئيسي في تحديد نفوذ الدول على الساحة الدولية، مقارنة بالماضي حين كان العامل العسكري هو المهيمن، فالدول ذات الاقتصادات القوية باتت الآن تتحكم بالسياسات وصناع القرار دون اللجوء للحروب، عبر ما يسمى "السياسة الناعمة"، مع الاعتراف بأهمية القوة العسكرية كعامل ردع.[١٥] فالاتجاه السائد هو توظيف مزيج من القوة الناعمة والصلبة لتحقيق المصالح، مع استخدام محدود للعسكر لضمان التوازن الاستراتيجي.[١٦]

يُعتبر مفهوم القوة من أبرز المفاهيم الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في تفسير العلاقات الدولية.[١٧] كما يسهم بشكل كبير في فهم وتحليل حركة التفاعلات والمواقف التي تتخذها الأطراف الدولية سواء كانت دولًا أو جهات غير حكومية، وتتجلى أهمية هذا المفهوم عند محاولة تفسير الصراعات الدولية وكيفية استجابة الأطراف المتصارعة بناءً على مواردها وقدراتها المادية والمعنوية.[١٨] لقد ظهرت دراسات عديدة في هذا المجال تركز على قوة الدولة وقياسها من الناحية الكمية، وتأثيرها في محيطَيها الإقليمي والدولي، والبحث في خصائصها وأشكالها والتحول الذي تحدثه القوة في السياسات الدولية سواء كانت صلبة أو ناعمة.[١٩]

يشير مفهوم القوة اصطلاحًا إلى أهميته المركزية في علم السياسة، سواء من الناحية النظرية أو العلمية، وتعبر القوة في معناها العام عن القدرة على فرض إرادة طرف ما، حتى في مواجهة أعمال المقاومة التي قد تعترض طريقه.[٢٠] بينما قدّم (كينيث والتز)، تصورًا أوسع لمفهوم القوة، مشيرًا إلى أنها تتضمن عناصر غير عسكرية أيضًا، كما حاول (والتز) الربط بين قوة الدولة وامتلاكها لعوامل مثل المساحة، والموقع الجغرافي، والموارد المائية، والسكان، ومستوى النمو الاقتصادي، والتطور العسكري، وفي سياق آخر، قام (جوزيف ناي) بتقديم مفهوم القوة الناعمة، معرفًا إياها بأنها قدرتك على التأثير في النتائج التي ترغب فيها وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة.[٢١] بينما يعرفها (ابراهيم درويش)، انها النفوذ والتأثير في سلوك الاخرين.[٢٢] وقد عرفها (singer) على انها القدرة علي التأثير.[٢٣] ويعرفها (مودي ليسكي) بأنها استخدام الوسائل المتوفرة لدي الدول من اجل الحصول على سلوك ترغب في تتبعه دول اخري.[٢٤] وبهذا المعني تكون القوة متعددة الانواع والصور ومختلفة في طبيعتها واستخداماتها.

وعليه فإن مفهوم القوة هو مفهوم مركب بطبيعته، وإن امتلاك عوامل القوة لا يكفي كي تكون الدولة مؤثرة. وبناء عليه، لا يمكن اختزال المفهوم في تفسيره تفسيرًا مجردًا من دون الخوض في المسميات التي تطلق عليه

بين الحين والآخر، ومنها مصطلح القوة الذكية الذي جاء به (جوزيف ناي) حديثًا والذي أطلق مصطلح القوة الناعمة.[٢٥] حيث شهد مفهوم القوة تطورًا واسعًا عبر التاريخ، متنقلًا بين القوة العسكرية، والاقتصادية، والتأثير، والإقناع، وفي العصر الحديث، لعبت التكنولوجيا دورًا كبيرًا في تغيير طبيعة القوة المادية والمعنوية تقليديًا، حيث كان التركيز الأكبر على القوة الصلبة من خلال الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية.[٢٦] ويعكس هذا النهج جوهر النظرية الواقعية التي تستند في تحليلها إلى أن القوة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمصلحة الوطنية والسيادة.[٢٧] وقد أوضح (هانز مورجانثو) هذه العلاقة، مشير إلى أن العلاقات الدولية تحدث في ظل غياب سلطة مركزية عالمية، مما يميز النظام الدولي بالفوضوية.[٢٨]

وتُفهم العلاقات الدولية كسياسة قوة يعتمدها توزيع غير متكافئ للقوة بين الدول، ما يخلق ديناميكيات تعكس ميزان القوى المتغير.[29] وبالمقابل، ظهر اتجاه جديد يدعو إلى التركيز على مفهوم القوة الناعمة باعتباره عنصرًا استراتيجيًا أساسيًا في المرحلة الراهنة.[30] والذي اكتسب، أهمية كبيرة، لا سيما في السياسة الخارجية الأمريكية، قبل أن يمتد على نطاق أوسع عالميًا، فقد أصبحت الدول تعتمد بشكل متزايد على هذا النهج كوسيلة لتحقيق أهدافها وبسط نفوذها على الساحة الدولية، كما هو الحال مع الصين.[31] مع ذلك، فإن أهمية القوة الصلبة لم تتراجع بشكل كامل، بل تظل عنصرًا أساسيًا لضمان فعالية أي قوة ناعمة، فالقوة الناعمة تعتمد على القدرة على جذب الآخرين والتأثير فيهم عبر الوسائل الثقافية والسياسية للدولة، ومن دون امتلاك قوة مادية واقتصادية، يصعب على أي دولة أن تكون مؤثرة أو مقنعة بالدرجة الكافية لتحقيق هذا النوع من التأثير.[٣٢] وبناءً عليه، شهد مفهوم القوة تطورًا مستمرًا يعكس تعددية الطرق والمجالات التي يمكن أن تُستخدم فيها.[٣٣]

في هذا السياق، يبرز مفهوم التأثير الاستراتيجي ومدى اعتماده على امتلاك الدولة لعناصر القوة وكيفية توظيفها بشكل مُؤثّر.[34] ومما سبق فان القوة لا تقتصر على القوة العسكرية أو الاقتصادية، بل تتمثل مكونات القوة المادية والمعنوية بمعناها العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية والموقع الجغرافي، ومكانة الدولة في المجتمع الدولي، وتعني قدرة أحد الاطراف على فرض ارادته على الطرف الاخر وجعله يقوم بالعمل الذي يحقق مصلحة الطرف القوي بكل الوسائل والادوات المادية والمعنوية.[٣٥]

ويشير مفهوم القوة الذكية، وفقاً لـ Chester A Crocker، إلى استراتيجية يتمثل جوهرها في دمج القوة العسكرية مع الدبلوماسية لتحقيق الأهداف بكفاءة.[٣٦] منذ الحرب العالمية الثانية، حققت الولايات المتحدة توازناً بين القوة الصلبة والناعمة.[٣٧] القوة الذكية، إذاً، تعتمد على الدمج المرن للدبلوماسية، الاقتصاد، الجيش، السياسة، والقانون، لاستعادة القيادة العالمية، وهي استراتيجية توظف القوة الصلبة والناعمة لتحقيق تغييرات دولية مؤثرة.[٣٨] والتي تهدف إلى الجمع بين أسلوبي القوة الصلبة التي ترتكز على وسائل الإكراه، بما في ذلك القوة العسكرية والقوة الناعمة التي تقوم على الدبلوماسية والثقافة، وذلك لمواجهة التحديات الدولية الراهنة والتصدي للأخطار المحتملة

أو المتوقعة.[٣٩] وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن القوة الذكية تمثل استخداماً متكاملاً ومتوازناً للأدوات القوة الصلبة والناعمة لتحقيق الأهداف بفعالية.[٤٠]

## المحور الثاني: دور استراتيجية القوة الذكية في النسق الدولي

تُعَد استراتيجية القوة الذكية أداة قوية في العلاقات الدولية، حيث تسمح للدول بتحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال الجمع بين القوة الصلبة والناعمة، ومع ذلك، فإن نجاح هذه الاستراتيجية يعتمد على تحقيق التوازن الصحيح بين الأدوات المختلفة وفهم السياق الدولي المتغير في عالم يتسم بالتعقيد والترابط، ويمكن للقوة الذكية أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الاستقرار والتعاون الدولي، حيث أصبحت استراتيجية القوة الذكية أداة أساسية في إدارة العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، وتتمثل اهم توجهات استراتيجية القوة الذكية على المستوي الدولي في تحقيق ما يلي:

١) **تعزيز النفوذ الدولي:** استخدام القوة الذكية يساعد الدول على تعزيز شرعيتها الدولية، وتعزيز النفوذ الدولي لها من خلال الجمع بين الأدوات العسكرية والاقتصادية (القوة الصلبة) والأدوات الثقافية والدبلوماسية (القوة الناعمة). مثال، استخدمت الولايات المتحدة القوة الذكية في تعزيز تحالفاتها الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر ساعدها في كسب تأييد دولي لجهودها في مكافحة الإرهاب من خلال الجمع بين القوة العسكرية (مثل التحالفات العسكرية في الناتو) والدبلوماسية الثقافية (مثل برامج التبادل الثقافي والتعليمي).[٤١]

٢) **إدارة الصراعات الدولية:** تُساعد القوة الذكية الدول في إدارة الصراعات الدولية بشكل أكثر فعالية من خلال استخدام الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية جنبًا إلى جنب مع القوة العسكرية، مثال، الجهود الدولية لاحتواء البرنامج النووي الإيراني اعتمدت على مزيج من العقوبات الاقتصادية (قوة صلبة) والمفاوضات الدبلوماسية (قوة ناعمة).

٣) **تعزيز التعاون الدولي:** تُعزز القوة الذكية التعاون الدولي من خلال بناء التحالفات وتعزيز الثقة بين الدول بالجمع بين الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية. على سبيل المثال، استخدام الاتحاد الأوروبي للقوة الذكية في سياساته الخارجية والذي ساعده في تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع دول الجوار وفي إدارة الأزمات الإقليمية من خلال برامج المساعدات الاقتصادية والمبادرات الدبلوماسية.[٤٢]

٤) **الحد من التصعيد العسكري:** من خلال استخدام القوة الذكية، يمكن للدول تجنب التصعيد العسكري المباشر عن طريق الاعتماد على الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية، يساهم ذلك في استقرار النسق الدولي ويقلل من احتمالية نشوب حروب واسعة النطاق. كما تُسهم القوة الذكية في مواجهة التحديات العالمية مثل، الإرهاب من خلال الجمع بين الأدوات العسكرية والدبلوماسية، على سبيل المثال، استخدمت الولايات المتحدة القوة الذكية في مواجهة الإرهاب من خلال العمليات العسكرية (مثل الحرب على الإرهاب) والجهود الدبلوماسية مثل تعزيز التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب.[٤٣]

**المحور الثالث: مقومات القوة الذكية الصينية**

تسعى الصين إلى تعزيز صورتها العالمية من خلال توسيع تأثيرها الثقافي جنبًا إلى جنب مع قوتها الاقتصادية والعسكرية، حيث تنفق ما يقرب من ١٠ مليارات دولار سنويًا لتحقيق هذا الهدف.[٤٤] كما تقوم السياسة الخارجية للصين على العمل لتعزيز مكانتها العالمية بما يتيح لها ريادة النظام الدولي وتفوقها على الدول المنافسة، ينطلق الفكر الاستراتيجي الصيني من رؤية مفادها ضرورة إعادة تشكيل بنية النظام الدولي وذلك اعتمادًا على ما تمتلكه من مقومات القوة الذكية وتتمثل أهمها فيما يلي:

**١) المقومات الثقافية:**

(أ) النفوذ والتبادل الثقافي: تسمح القوة الذكية للدول بتعزيز نفوذها الثقافي والسياسي على الساحة الدولية من خلال البرامج الثقافية وتبادل الطلاب والدبلوماسية العامة، مما يعزز صورتها الدولية ويجعلها أكثر جاذبية للدول الأخرى، تعمل الصين على نشر ثقافتها من خلال معاهد كونفوشيوس تسعى هذه المعاهد لتعريف العالم بثراء التراث الثقافي الصيني، بما في ذلك الفنون الشعبية والأنشطة الثقافية الأخرى، مما يسهم في تحسين صورتها العالمية وفقًا لدراسة أجرتها جامعة بكين (٢٠٢٠)، فإن هذه المعاهد تلعب دورًا كبيرًا في تحسين صورة الصين وتعزيز فهم أفضل لسياستها الخارجية.[٤٥] كما تشجع الصين على زيادة عدد الطلاب الأجانب في جامعاتها، مما يسهم في بناء شبكة من النخب العالمية التي لديها فهم أعمق للصين، ووفقًا لدراسة أجرتها جامعة تسينغهوا (٢٠٢١)، فإن هذه البرامج تساهم في تعزيز التفاهم المتبادل وتقليل التوترات الثقافية.[٤٦]

(ب) على المستوى الإعلامي: تعتمد الصين على وسائل الإعلام العالمية ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائلها الثقافية والسياسية، وعززت حضورها الدولي بشكل ملحوظ، ليس فقط مع الدول العربية وإنما أيضًا مع دول الجنوب وأفريقيا، مثال، افتتاحها لأول كلية سياسية خارج حدود الصين في تنزانيا عام ٢٠١٩ إلى جانب مشاريع تهدف لتوسيع البث الرقمي في إفريقيا. وفقًا لتقرير صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) (٢٠٢٢)، فإن هذه الجهود تساهم في تحسين صورة الصين وتقليل الانتقادات الدولية.[47]

**٢) المقومات العسكرية:**

طورت الصين استراتيجيتها ونظامها العسكري لتعكس طموحاتها السياسية، محققة تقدمًا ملحوظًا في تكنولوجيا الأسلحة فوق الصوتية، مما عزز قدرات الردع الاستراتيجي في المجالات النووية والفضائية والسيبرانية، تمتلك الصين الآن أكثر من ٤٠٠ رأس نووي وتخطط لزيادتها إلى ١٥٠٠ بحلول ٢٠٣٥.[٤٨] كما قامت بتحديث قواتها المسلحة عبر تعزيز تسليحها بأنظمة مثل طائرات الجيل السادس والطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية، استثمرت أيضًا في أسلحة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، الأنظمة المستقلة، التكنولوجيا الحيوية،[٤٩] كما حققت قفزة تكنولوجية مهمة عبر تطوير صواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت.[٥٠] في هذا السياق، تعد الصين واحدة من الدول (إلى جانب روسيا وكوريا الشمالية) التي تمتلك أسلحة هايبرسونيك.[٥١]

من ناحية أخرى، عززت الصين قدراتها البحرية بحاملة الطائرات "فوجيان" و"شاندوج "ذات التكنولوجيا المحلية، وتستهدف تحديث جيشها بحلول ٢٠٤٩ مع إنفاق عسكري يُقدر بـ٢٢٧ مليار دولار في ٢٠٢٤، مما يجعلها ثالث أقوى قوة عسكرية.[٥٢] كما عزّزت الصين وجودها العسكري في جنوب شرق آسيا، ممتدًا إلى إفريقيا، المحيط الهادئ والبحر المتوسط، تبنّت استراتيجية تركز على السيطرة والاستحواذ على موانئ عديدة في المحيط الهندي، خصوصًا في دول مثل كمبوديا، لاوس، وتايلاند.[٥٣]

على الجانب الآخر، تعزز الصين مكانتها الدولية من خلال تطوير قدراتها العسكرية وزيادة نفوذها في المناطق الاستراتيجية مثل بحر الصين الجنوبي لحماية طرق النقل الحيوية.[٥٤] كما قامت بنشر قواعد عسكرية لها في جيبوتي، غينيا الاستوائية، باكستان، وسريلانكا، وتطوير صناعاتها الدفاعية، لتصبح رابع أكبر مُصدِّر للأسلحة عالميًا بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٣.[٥٥] هذا التوسع أثار انتباه القوى الكبرى، حيث وصف تقرير البنتاغون ٢٠٢٢ الصين بأنها تحدٍ رئيسي للنظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، مما يعكس سعيها لتعزيز مكانتها كقوة دولية لإعادة تشكيل النظام العالمي.[٥٦]

**٣) المقومات التكنولوجية:**

حققت الصين قفزات نوعية في التكنولوجيا الحيوية، الذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس، مما جعلها منافسًا عالميًا مدعومًا بشركات مثل Huawei و ZTE رغم اتهامات انتهاك الملكية الفكرية، تبنت استراتيجية تراخيص وبراءات محدودة، مخصصة ٠,٨٩٪ من الناتج المحلي للبحث والتطوير عام ٢٠٠٠، وبحلول أواخر التسعينيات، ارتفعت صادرات التكنولوجيا المتقدمة إلى ٣٠ مليار دولار عام ١٩٩٨، مما يبرز قوتها التكنولوجية المتنامية.[٥٧] وشهدت الفترة من عام ٢٠٠١ الي٢٠١٠ تحولًا بارزًا للصين من "مصنع للعالم" إلى منتج مبتكر يمتلك علامات تجارية خاصة، اعتمد هذا التغير على تطور قدراتها في البحث والتطوير، إلى جانب خبرتها في تصنيع المنتجات الأجنبية، واستراتيجيات التحالف مع الشركات المحلية[٥٨]، في ٢٠٠٦، أطلقت الصين خطتها الوطنية للابتكار في العلوم والتكنولوجيا بتطوير تصميمات مستقلة، مما ساهم في نجاح شركات كـ"هواوي "عالميًا.[٥٩]

منذ ٢٠١٠، انتقلت من الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة لتعزيز الابتكار المحلي، مع إطلاق خطة "صنع في الصين ٢٠٢٥ "لتحقيق اكتفاء تقني بنسبة ٤٠٪ في ٢٠٢٠ و٧٠٪ في ٢٠٢٥، مستهدفة الريادة بحلول ٢٠٤٩، وركزت على مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات، ورفعت إنفاق البحث والتطوير إلى ٢.٤٪ في ٢٠٢٠، رغم أنه لا يزال أقل من الولايات المتحدة. [٦٠] ومتوقع زيادة الإنفاق ٧٪ سنويًا حتى ٢٠٢٥.[٦١]

**٤) التجارة الدولية:**

تعد الصين ثاني أكبر اقتصاد عالميًا بعد الولايات المتحدة بقيمة ١٤ تريليون دولار، ويتوقع الخبراء تفوقها بحلول ٢٠٣٠، تمتلك أكبر احتياطي للنقد الأجنبي وأسرع نمو للناتج المحلي الإجمالي، وتستخدم قوتها الاقتصادية لتشكيل السياسات الدولية، وفقًا لدراسة أجرتها جامعة هارفارد (٢٠٢٠)، كما تستخدم علاقاتها التجارية لتعزيز

نفوذها في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية.[٦٢] وعلى الصعيد الصناعي، حققت الصين مكانة بارزة كأكبر منتج صناعي في العالم، حيث سجلت في عام ٢٠٢٠ نسبة مساهمة بلغت ٢٨,٥٪ من القيمة المضافة للصناعات التحويلية عالميًا، مرتفعة بمقدار ٦,٢ نقطة مئوية مقارنة بعام ٢٠١٢، يشكّل القطاع الصناعي نحو ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب حوالي ٢٧٪ من القوة العاملة، إلى جانب ذلك، تتميز الصين بكونها منتجاً كبيراً لمجموعة متنوعة من المعادن مثل الحديد والزنك والذهب.[٦٣] أما قطاع الخدمات، فقد شهد نموًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة لكنه يواجه تحديات مستمرة بسبب القيود التنظيمية والاحتكارات التي تعيق تطوره بشكل كامل.[٦٤]

**٥) الاستثمارات الخارجية:**

تعد الصين واحدة من أكبر المستثمرين في العالم، حيث تستثمر بشكل كبير في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، تستثمر الصين بشكل كبير في الدول النامية، مما يخلق شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تعزز موقفها الدولي. كما تقدم الصين قروضًا واستثمارات للدول النامية، مما يعزز نفوذها في هذه الدول، ومع ذلك، تثير هذه الممارسات مخاوف حول "ديبلوماسية الديون" وخلق تبعية اقتصادية، وفقًا لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي (٢٠٢١)، فإن هذه الاستثمارات تعزز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ولكنها أيضًا تزيد من الاعتماد الاقتصادي على الصين.[65] وفي مجال التكنولوجيا المتقدمة، تشكل المنتجات الصينية ٥١,٥٪ من صادرات الشركات الكبرى، بالإضافة إلى ذلك، استقطبت استثمارات أجنبية ضخمة بلغت قيمتها ١٧٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١، مما عزز من مكانة الاقتصاد الصيني على الساحة الدولية.[٦٦]

استثمرت الصين في الخارج ٤,١ تريليون دولار بين ٢٠١٣ و٢٠٢١، وسيطرت على ٨٥٪ من سوق المعادن النادرة. كما توسعت شركات الطاقة المتجددة الصينية وزادت تنافسيتها مع الشركات الأمريكية، وبتعزيز نظام "بترويوان"، بدأت فك ارتباطها بالدولار عبر بورصة (شنغهاي) للطاقة وتشجيع تجارة النفط باليوان، ما يشكل تحديًا للنظام المالي العالمي التقليدي، حيث تعمل الصين على تعزيز نفوذها في المؤسسات الدولية من خلال إنشاء كيانات موازية مثل البنك الآسيوي(AIIB) ، بنك بريكس(NDB) ، ومنظمة شنغهاي(SCO) ، بهدف تحقيق توازن مع النفوذ الغربي، ولإصلاح النظام العالمي، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية ويعزز مكانتها الدولية.[٦٧]

## المحور الرابع: السياسة الصينية على الصعيدين الإقليمي والدولي

تتمحور السياسة الصينية حول الأعراف والتقاليد المستمدة من الفلسفة الكونفوشيوسية، مما يعكس توجهًا متوازنًا يهدف إلى حماية استقلالها وسلامة أراضيها عبر سياسة خارجية سلمية ومستقلة، تستند هذه السياسة إلى التزام واضح بالمبادئ الدولية، وهو ما يظهر جليًا في سعي الصين لتحقيق أهداف تخدم مصالحها ضمن النظام الدولي.[٦٨] عند النظر في أدوات السياسة الخارجية للصين للحفاظ على نفوذها، يتضح أن مزيجًا من القوة

الاقتصادية والعسكرية يُعتبر ضروريًا لتحقيق تأثير فعّال، فالقدرات الاقتصادية والعسكرية تُشكل أساسًا لما يُعرف بالقوة الناعمة، التي تضفي جاذبية وإقناعًا، بينما تصعب على الدولة الاعتماد الكامل على القوة الصلبة بسبب تكاليفها الباهظة وخسائرها الجسيمة.[٦٩] في الوقت نفسه، تفتقر القوة الناعمة إلى الفعالية الكاملة إذ لم تُدعَم بقدرات عسكرية واقتصادية قادرة على تعزيز مكانة الدولة عالميًا،[٧٠] مما أرسى مفهوم "القوة الذكية "كاستراتيجية تجمع بين القوتين لتحقيق أهداف شاملة ومتكاملة.[٧١]

تلعب الصين دورًا بارزًا في منطقتها الإقليمية حيث تسعى لتحويل رؤاها الاستراتيجية إلى واقع من خلال استغلال مواردها بشكل أمثل، ويبرز ذلك في سياساتها القائمة على مبدأ حسن الجوار واحترام مبادئ التعايش السلمي الخمسة،[٧٢] كما أشار إسماعيل صبري مقلد، تشمل هذه المبادئ الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي، الامتناع عن استخدام القوة، عدم التدخل في شؤون الآخرين، المساواة، والمنفعة المتبادلة لتحقيق التعايش السلمي [٧٣]، وفي إطار تبنيها لفكرة "القوة الذكية"، ركزت الصين على شبكات الشراكات الاقتصادية والدبلوماسية التي فتحت الأسواق الجديدة وعززت الروابط مع دول الجوار.[٧٤]

منذ تسعينيات القرن الماضي، سعت بكين إلى تحسين علاقاتها الإقليمية مع استنادها إلى التعاون السلمي.[٧٥] أظهرت هذه الاستراتيجية رؤية بعيدة المدى تمثلت في إعادة بناء العلاقات مع خمس عشرة دولة لها حدود برية مع الصين، فضلًا عن ست دول تطل على الحدود البحرية.

وقد كان الهدف من ذلك توفير استقرار ضروري للتنمية الاقتصادية المحلية بدلًا من الانخراط في نزاعات أو سباقات تسلح مكلفة .على الصعيد الإقليمي، تمكنت الصين من تعزيز علاقاتها بدول مثل سنغافورة وبروناي، وأعادت بناء علاقاتها مع إندونيسيا، بعد قطيعة دامت أكثر من عقد، مستفيدة من الحوار والمفاوضات متعددة الأطراف للحد من النزاعات وجذب شركاء جدد.[٧٦] واحدة من أبرز الأمثلة التي عكست نجاح الصين في استخدام القوة الذكية كانت إعادة بناء العلاقات مع فيتنام عام ١٩٩١ بعد سنوات طويلة من التوترات الناتجة عن النزاعات التاريخية، بما في ذلك الغزو الصيني لفيتنام.[٧٧] وفي سياق الأزمة الكمبودية، ساهم تغير الموقف الفيتنامي في تعزيز الحلول الممكنة، إلا أن السياسات الصينية أظهرت مرونة وبراغماتية واضحة كانت العامل الحاسم. فقد نجحت بكين تدريجيًا في استعادة الثقة مع فيتنام وتعزيز التعاون الدبلوماسي والاقتصادي معها، مما عكس نجاح سياستها الذكية في ضمان مصالحها الإقليمية وتقليل التوترات.[٧٨]

عملت الصين على تحسين علاقاتها مع الهند، تلا ذلك اعترافها بكوريا الجنوبية عام ١٩٩٢ ضمن استراتيجية ركزت على التعاون الاقتصادي لتجنب النزاعات. وقد أسهم هذا النهج في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي وتحسين علاقاتها مع دول آسيا، بما في ذلك اليابان التي دعمت تحديث الاقتصاد الصيني عبر تقديم قروض وأصبحت شريكاً تجارياً رئيسياً خلال التسعينيات.[٧٩]

كما سعت الصين للحصول على مصادر طاقة مستدامة دفعها إلى إصلاح علاقاتها مع دول آسيا الوسطى وتسوية النزاعات الحدودية مع التركيز على تعزيز الأمن القومي وتعظيم مكانتها الاقتصادية، ويظل التوازن بين القوة الصلبة والناعمة محركاً أساسياً لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في آسيا، باعتبارها منطقة نفوذ رئيسية. ولتحقيق توازن إقليمي، تستفيد الصين من التعاون الأمني من خلال منتدى الآسيان بين قوى كبرى مثل الصين، اليابان، والولايات المتحدة، ورغم أن المنافسة تمثل تحدياً مستمراً، فإن حجم الصين ومواردها يدفعانها للحفاظ على مكانتها كقوة مستقلة .ترى الصين أن أي توقف عن تعزيز قوتها سيؤدي إلى تراجع مصالحها، وهي تدرك أن صعودها كقوة عظمى يواجه مقاومة من قوى مهيمنة تحاول احتواءها من خلال العزلة الاقتصادية أو التحالفات المضادة.[٨٠]

تعتمد الصين على استراتيجيات القوة الذكية في مجالات النزاعات الدولية مثل الحروب السيبرانية، مستفيدة من الاستخدام الفعال للمعلومات .مفهوم القوة الذكية، الذي برز في السياسة الأمريكية مع جوزيف ناي، يشكل جزءاً من إرث استراتيجي صيني قديم يمزج بين الموارد البشرية، القيادة، واستغلال الفرص لتحقيق هيمنة ذكية منذ العصور القديمة.[٨١] حيث تتبنى الصين نهجاً مشابهاً للدول الغربية، خصوصاً الولايات المتحدة، من خلال دمج القوة الصلبة والناعمة ضمن مفهوم القوة الذكية في سياساتها الخارجية.[٨٢] ومن أبرز هذه الأدوات العقوبات الاقتصادية، التأثير الإعلامي والثقافي، التدخل العسكري المباشر، وبناء شبكات نفوذ داخل مراكز صنع القرار، هذه السياسات تزيد من احتمالات الصراع بين الصين والقوى الغربية، حيث يتنافس الطرفان في استخدام أشكال مختلفة من القوة لتحقيق الهيمنة الدولية.

توسعت الصين في استخدام القوة الذكية إلى جانب القوة الناعمة عبر تطوير استراتيجيات تسعى للتأثير على سياسات الدول وخلق اختراقات تخدم مصالحها، يظهر ذلك في تحسين علاقاتها مع الهند منذ عام ١٩٨٨ حين أدرك الطرفان أهمية الاستقرار الإقليمي لأهدافهما المشتركة، ورغم ذلك، لا تزال الصين تحتفظ بعلاقاتها الوثيقة مع باكستان الخصم التقليدي للهند كنقطة ضغط استراتيجية ضد الأخيرة.[٨٣] وفي الوقت ذاته تسعى لمواجهة تحديات داخلية ذات أبعاد عرقية وحدودية .كذلك تستمر في تهديداتها حيال تايوان التي تنمو فيها النزعات الانفصالية، ومن أبرز أدوات القوة الذكية المستخدمة سياسة الاختراق الإلكتروني التي تشكل وسيلة تكنولوجية فعالة لبسط نفوذها على الساحة الدولية، تلعب التكنولوجيا دوراً محورياً في أدوات القوة الذكية، إذ تستخدم داخلياً لدعم سلطة النظام السياسي وتعزيز أيديولوجياته، بينما تُوظَّف دولياً لمواجهة التحديات الأمنية والقيمية وإحداث تغييرات ملموسة في هيكل النظام الدولي.[٨٤]

ومع التطور التكنولوجي في القرن الحادي والعشرين، ظهرت أسلحة ذكية متنوعة مثل الصواريخ الموجهة والطائرات المسيّرة، بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الدول التكنولوجيا لتعطيل أنظمة الاتصالات والسيطرة من خلال استهداف البنية التحتية الحيوية أو الأفراد والجماعات. وبات الأمن السيبراني يمثل تحدياً كبيراً مع تصاعد الهجمات

الإلكترونية التي زادت من المخاطر الأمنية ورفعت تكلفة حماية الفضاء الرقمي، في هذا الإطار، أصبح الابتكار التكنولوجي أداة محورية لإدارة النزاعات وترسيخ السيطرة على المستويين الداخلي والدولي.[٨٥]

## المحور الخامس: الإطار الدولي للصعود الصيني في النسق الدولي.

يُعد النظام الدولي تجسيداً للقيم والمصالح التي تمثل القوى المؤثرة فيه، ويستمد استمراره من قوة هذه الدول في الدفاع عن مصالحها وتحقيق أهدافها .كما تُدير الدول علاقاتها على أساس افتراضات مشتركة وإجراءات يصعب تماماً رفضها، حتى من قِبَل أكثر الدول تطرفاً أو ثورية.[٨٦] ويلعب النظام الدولي دوراً مهماً في تنظيم العلاقات الدولية ويشهد تغيرات مستمرة، ويساعد النظام الدول على تعزيز قوتها لتحقيق الاستمرار ليُعتبر بذلك نظاماً ديناميكياً متغيراً يتغذى على قوة الدول ويرتبط مباشرة بالعلاقات الدولية، وبالمحصلة، يتألف النظام الدولي من دول تسعى لتعظيم مصالحها عبر إبراز قوتها، مما يجعله مزيجاً من الصراع والتعاون.[٨٧]

تتمتع الصين بهيمنة إقليمية تتيح لها لعب دور عالمي يتناسب مع قدراتها، ومع وتيرة نموها الاقتصادي الحالي، يُرجح أن تصبح منافساً قوياً للولايات المتحدة في المستقبل القريب.[٨٨] كما أشار تقرير أمريكي عام ١٩٩٧ إلى أن الصين قد تُصبح قوة عالمية تضاهي الولايات المتحدة بفضل قدراتها الكامنة".٨٩ حيث تعتبر الولايات المتحدة خلال هذا التحول أن الصين هي المنافس الأبرز لهيمنتها المستقبلية، حيث تتمتع بما يزيد عن ٨٠٪ من قوة الدولة المهيمنة.[٩٠] وقد أشار أندي جروف، عضو مجلس إدارة شركة إنتل، إلى أن المنافسة الكبرى في قطاع المعالجات الدقيقة خلال العقد المقبل قد تأتي من الصين، وليس من أمريكا، اليابان، كوريا أو الهند مع احتمال تسارع الجدول الزمني".[٩١]

نشرت مجلة "شبيغل" الألمانية دراسة توقعت حدوث نزاعًا بين الولايات المتحدة والصين قريبًا، وهو ما أشار مسؤول صيني بأن هدف أمريكا الاستراتيجي هو الهيمنة العالمية، وهو ما يجعلها قلقة من صعود الصين، ويدرك القادة الصينيون هذا التخوف الأمريكي من النمو الصيني".[٩٢] حيث تمتلك الصين مقومات الدولة الكبرى، مثل العدد السكاني، القوة الاقتصادية، الإنفاق العسكري، التنمية، والموقع الجغرافي.[٩٣] وتؤثر هذه العوامل على مكانة الدولة عالميًا، بعبارة أخرى، يمكن القول إن الدول تسعى لتحقيق أهدافها ضمن النظام الدولي من خلال تبني تقنيات وأساليب متنوعة تساعدها في بلوغ هذه الغايات، هذه التقنيات تتضمن محاور أساسية مثل: الدبلوماسية، التفاوض، الاستعداد العسكري، والتحولات الاقتصادية.[٩٤]

أما في سياق النظام الدولي الراهن، فإننا نشهد ملامح تحول نحو نظام متعدد الأقطاب أو ثلاثي الأقطاب، وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا واليابان وأوروبا أبرز الفاعلين القادرين على التأثير في صياغة النظام الدولي خلال السنوات القادمة.[٩٥] من جانب آخر، يتعدى النموذج التقليدي للقوة العسكرية ليشمل القوة الاقتصادية، الناعمة حيث تحتل العوامل الاقتصادية موقعاً محورياً في صياغة استراتيجيات العلاقات الدولية.[٩٦] هذا يتضح

من التفاوت الواضح بين دول الشمال والجنوب على الصعيد الاقتصادي والمالي، مما يفرض ضرورة بلورة تصورات جديدة تتعلق بالسياسة والاقتصاد على الساحة الدولية.[٩٧] وفي ظل هذا الإطار الاقتصادي، تُعتبر الصين واحدة من أبرز النماذج الحديثة للقوى الصاعدة التي تعمل على إعادة تشكيل توازن القوى العالمي مستندة إلى قدراتها الاقتصادية المتنامية، وقد سعت الصين إلى طمأنة القوى العالمية المنافسة لها عبر تبني نظرية الصعود السلمي للصين التي طرحت عام ٢٠٠٣ من قبل الإستراتيجي والمستشار الصيني "زينغ بيجيان"، هذا المفهوم الذي ساهم في تعزيز مكانته كإحدى الشخصيات المؤثرة عالميًا، حيث احتل المرتبة ٤٤ بين قائمة أفضل ١٠٠ مفكر عالمي وفقًا لمجلة فورين بوليسي الأمريكية في ديسمبر ٢٠١٠.[٩٨]

ركز "زينغ بيجيان" من خلال مفهوم الصعود السلمي على إيصال رسالة طمأنة إلى المجتمع الدولي، مفادها أن عودة الصين كفاعل رئيسي لن تؤدي إلى زعزعة النظام الدولي أو تقويض أمنه واستقراره، على عكس ما يحدث عادة عند بروز قوى جديدة أو عودة قوى قديمة إلى المشهد، وقد بنى هذا المفهوم على عناصر رئيسية تتمثل في استثمار السلام العالمي كمنطلق لتعزيز التنمية داخل الصين، مع المساهمة في الوقت ذاته في دعم الاستقرار والسلام العالمي عبر نجاحها التنموي، الاعتماد على القدرات الذاتية الصينية لتأمين هذا الصعود، الالتزام بسياسات الانفتاح الاقتصادي وقواعد التجارة الدولية كعوامل ضرورية لتحقيق هذا الهدف، الاعتراف بأن تحقيق مفهوم الصعود السلمي هو عملية طويلة الأمد تتطلب أجيالاً وسنوات عديدة التأكيد على أن هذا التوجه لن يتم على حساب أي دولة ولن يُعرِّض أي أمة للخطر، ولن يتضمن أي مواجهة تعرقل مسيرة الدول الأخرى، هذا الإطار يعكس رؤية شاملة تسعى الصين من خلالها إلى تحقيق مكانة دولية متقدمة دون إثارة الاضطرابات أو النزاعات التقليدية التي عادة ما ترافق صعود القوى الكبرى.[٩٩] منذ عام ٢٠٠٤، ومع وصول (هو جينتاو) للسلطة، تبنت بكين سياسة "الصعود السلمي"، حيث أوضح زينغ الرؤية الصينية في مقال بمجلة فورين أفيرز عام ٢٠٠٥، مشيراً إلى ثلاث تحديات رئيسية تتمثل نقص الموارد الأولية لإشباع احتياجات البلاد، ضرورة التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتجنب الانهيار الداخلي، والتحدي البيئي الذي يهدد استدامة التنمية.[١٠٠]

رغم هذه التحديات، تبدو الصين مهيأة لتصبح قوة عظمى توازي الولايات المتحدة قريباً.[١٠١] إذ حققت أعلى معدل نمو اقتصادي خلال ثلاثة عقود بين ٢٠٠٤ و٢٠١٠، تخطت الاقتصاديات الفرنسية، البريطانية، والألمانية، وتجاوزت اليابان في ٢٠١٠ لتصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة.[١٠٢] حيث قفز حجم الاقتصاد الصيني من ١,٩ تريليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٥.٤ تريليون دولار عام ٢٠١٠، مقارنة بـ٣,٩ مليار دولار فقط في ١٩٨٠، وأصبحت الصين أكبر مصدر ومُصدّر تجاري وأكبر دولة تحقق فائضاً تجارياً، مع احتياطي نقدي تجاوز ٢ تريليون دولار نهاية ٢٠٠٩، ارتفاعاً من ١٦٧ مليون دولار عام ١٩٧٨.[١٠٣] هذا النمو المتسارع يجعل الصين بحاجة ملحّة للموارد الأولية والطاقة لدعم اقتصادها، مما يبرز أهمية المنطقة العربية لاحتوائها على هذين الموردين الأساسيين.[١٠٤]

**المحور السادس: تأثيرات استراتيجية القوة الذكية الصينية على النسق الدولي**

تُعتبر استراتيجية "القوة الذكية (Smart Power) "الصينية واحدة من الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الصين لتعزيز نفوذها على الساحة الدولية، تجمع هذه الاستراتيجية بين عناصر القوة الناعمة (Soft Power) والقوة الصلبة (Hard Power) لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في النظام الدولي، يمكن تحليل تأثير هذه الاستراتيجية على النسق الدولي من خلال عدة جوانب، بما في ذلك السياسة الخارجية، الاقتصاد، الثقافة، والأمن.[١٠٥]

وتعرف القوة الذكية الصينية بأنها هي مزيج من القوة الناعمة، التي تعتمد على الجذب والإقناع من خلال الثقافة والقيم والسياسات الجذابة، والقوة الصلبة، التي تعتمد على القوة العسكرية والاقتصادية. الصين تستخدم هذه الاستراتيجية لتعزيز مكانتها كقوة عالمية دون الاعتماد بشكل كلي على القوة العسكرية، مما يقلل من التوترات الدولية ويجعلها أكثر قبولاً لدى الدول الأخرى.[١٠٦]

وعليه فأن استراتيجية القوة الذكية التي تتبعها الصين، والتي تجمع بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، لها تأثيرات على النسق الدولي، وتساهم في إعادة تشكيل التوازنات العالمية، وتعزيز تعددية الأقطاب، وتحدي الهيمنة الغربية التقليدية. وفيما يلي أبرز تأثيرات الاستراتيجية الذكية الصينية على النسق الدولي:

**١) التأثير الاقتصادي والنفوذ الجيوسياسي لمجموعة البريكس:**

**(أ) نشأة وتطور مجموعة البريكس:** ظهر مصطلح "البريك" في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ مباشرةً، وبدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل مجموعة البريكس في شهر سبتمبر من سنة ٢٠٠٦ بعد أن اجتمع وزراء خارجية كل من البرازيل، روسيا، الصين والهند على هامش الاجتماع (٦١) للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وكانت أولى تسميات هذه المجموعة هي "بريك "B.R.I.C"" كاختصار باللغة الانجليزية للأحرف الأولى للدول المشكلة لهذه المجموعة[١٠٧]، وفي ديسمبر ٢٠١٠ انضمت دولة جنوب إفريقيا لهذه المجموعة ليتحول اسمها إلى "بريكس "B.R.I.C.S"" وتتألف مجموعة البريكس من خمس دول من اربع قارات مختلفة.[١٠٨]

**(ب) مقومات مجموعة البريكس:** تمثل الدول الخمس لمجموعة "البريكس" ما يقارب ٤٢٪ من سكان العالم أي ما يقرب من ٣ مليار نسمة، ومن حيث المعطيات الاقتصادية فان دول البريكس تمثل أكثر من ٢٢٪ من الناتج الإجمالي العالمي أي ما قيمته ١٨.٥ مليار دولار[١٠٩]، كما أنها تستحوذ على ثلاثة أرباع الاحتياطي الأجنبي من العملة الصعبة ما يقارب ٤ ترليون دولار أمريكي سنة ٢٠١٩. ويتضح من ذلك أن دول مجموعة البريكس تمتلك مؤهلات كبيرة وضخمة تؤهلها للعب دور مهم في النظام الدولي.[١١٠]

**(ج) الأهداف الرئيسية لمجموعة البريكس:** يمكن تحديد الأهداف الرئيسية لمجموعة "البريكس" في النقاط التالية:

– دعم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب: تسعى الصين إلى تحديث النظام الدولي لتعزيز نظام عالمي متعدد الأقطاب، ليعكس التغيرات في ميزان القوى العالمي، حيث تكون هي أحد الأقطاب الرئيسية. وتسعى إلى تقليص الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي من خلال تعزيز تحالفات اقتصادية وسياسية مع دول أخرى، مثل روسيا

ودول البريكس(BRICS) ، حيث تسعى دول البريكس إلى إيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب يستجيب للبيئة العالمية الي تمتاز حاليا بتعدد التهديدات والتحديات العالمية[١١١]، التي لا يمكن مواجهتها إلا عن طريق تعاون كل مكونات المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المشتركة، والاحتكام إلى معايير القانون الدولي المعترف بها عالميا، وبروح من الاحترام المتبادل وصنع القرارات الجماعية، وتعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية، وتعزيز صوت البلدان الناشئة والنامية في الشؤون الدولية.[١١٢]

كما عملت مجموعة (البريكس) على إعمال نظام الأمن الجماعي من أجل الحد من التصرفات الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية الي ما زالت تصرفاتها تعكس نظام القطبية الأحادية وهو ما ترفضه مجموعة (البريكس) وعبّرت عن ذلك في المادتين ١٥ و١٦ من البيان الختامي للقمة العاشرة للمجموعة بجوهانسبورغ بجنوب إفريقيا.[١١٣]

– إصلاح هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها: بات إصلاح هيئة الأمم المتحدة هدفا أساسياً تسعى المجموعة لتحقيقه، وذلك من خلال التأكيد على الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة بهدف جعل ها أكثر فعالية حتى تتمكن من مواجهة التحديات العالمية الحالية بشكل أكثر فعالية.[١١٤] وفي القمة الثالثة للمجموعة المنعقدة في ١٤ أبريل ٢٠١١ بمدينة "سانيا" بالصين، أكدّت المجموعة أيضا على إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بهدف جعله أكثر فعالية وكفاءة وتمثيلاً، وحتى يتمكن من التعامل مع التحديات العالمية اليوم بشكل أكثر نجاحاً. وهذا ما من شأنه تفعيل الدبلوماسية المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة الي تؤدي الدور المركزي في التعامل مع التحديات والتهديدات العالمية.[١١٥]

– إصلاح المؤسسات المالية العالمية: تسعى الصين إلى إعادة تشكيل القواعد الدولية لتعكس مصالحها، مما يتحدى القواعد التي وضعتها الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. وذلك عبر زيادة نفوذها في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية (WTO) وصندوق النقد الدولي (IMF) وتدعو إلى إصلاحات تعكس التغيرات في ميزان القوى العالمي. على سبيل المثال، دعمت الصين إصلاحات في صندوق النقد الدولي لزيادة حصص الدول الناشئة. كما أطلقت الصين مؤسسات مالية جديدة بديلة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) وبنك التنمية الجديد (NDB)الخاص بدول البريكس، كبدائل للمؤسسات المالية الغربية التقليدية.[١١٦]

– محاولة تغيير نظام النقد الدولي بتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في المدفوعات الدولية؛ حيث تبلور الدول الخمس اتفاقية تقديم قروض أو منح لبعضها البعض بعملاتها المحلية لتدويل تلك العملات وتأسيس آليات جديدة.[117] حيث تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي، إلى تراجع فعلي لدور الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي في مواجهة العملات الأخرى، حيث تراجَع نصيب احتياطيات الدولار لدى البنوك المركزية للدول مع نهاية الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ إلى ٥٩٪، وهو ما يُعتبر أدنى مستوى له على مدار ٢٥ عاما الماضية، ويتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض نصيب الدولار الأمريكي من الاحتياطيات العالمية مع إقبال البنوك المركزية في

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، خاصة الصين وروسيا إلى تنويع احتياطي العملات لديها.[١١٨] يتضح من ذلك أن الدول الصاعدة كالصين تعمل لإيجاد بديل عن الدولار في التبادلات التجارية، قد يكون الذهب، وقد يكون سلة عملات مشتركة، وقد تعمل الدول على إيجاد طريقة ما للتبادل بالعملات المحلية، كل ذلك قيد التجربة؛ و توجد دوالا عديدة خاصة الصين لا تخفي رغبتها في الحد من سطوة الدولار. إنَّ نجاح التجربة الروسية الصينية في الاعتماد على العملات المحلية في التبادلات التجارية البينية، وإن كان لا يزال في بداياته، يشير إلى إمكانية الاستغناء عن الدولار في التبادلات الاقتصادية العالمية.[١١٩]

وتري مجموعة البريكس بأنه بدون الإصلاح، فان شرعيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير تبقى ناقصة كونها تمثل بقدر ضعيف الوزن المتزايد لبريكس والبلدان النامية الأخر. لتولي دور قيادي من خلال تحقيق إصلاحات مهمة داخل المؤسسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بالإضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[120] ومما سبق، تعرف (البريكس) على أنها منظمة سياسية دولية للقوي الناشئة الرائدة، كانت تسميتها الأولى البريك قبل أن تنضم إليها دولة جنوب إفريقيا سنة ٢٠١٠. وهي تضم خمس دول: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

**(د) دور مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي**

يري الكثير من المهتمين بنشاطات مجموعة البريكس بأن إنشاء بنك بريكس للتنمية الذي يتصور مشاركة الدول الأخر هو الأكثر أهمية، كونه يشكل محاولة جادة لتحدي النظام الحالي بشكل مباشر، والضغط على الغرب للنظر في إصلاحات أعمق في النظام المالي الدولي.[١٢١] ومن الناحية الاقتصادية بات التغير في النظام الدولي أمراً قائما بالفعل، فمن المتوقع أن تستمر الصين والهند والبرازيل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، في حين ستنخفض اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تحافظ على المرتبة الأولى إلا أن التوقعات كانت تشير إلى صعود الصين من حيث أسعار الصرف في السوق في المرتبة الأولى بحلول سنة ٢٠٢٧، حيث إن هيمنة الاقتصاد الصيني ودوره في العلاقات التجارية يجعل البريكس مجموعة صينية مع شركاء أكثر من اتحاد من أعضاء متساوين.

تسعى مجموعة البريكس إلى تولي دور قيادي في النظام السياسي والاقتصادي العالمي من خلال تحول النظام الدولي إلى التعددية القطبية يخضع لقواعد القانون الدولي، ويكون نظاماً مُجسداً للديمقراطية في العلاقات الدولية، ويحقق قدراً أكبر من المساواة بين الاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات النامية من جهة والاقتصاديات المتقدمة من جهة أخرى، وهذا من خلال تحقيق توجهات مجموعة البريكس ويتمثل أبرزها في التالي:

- سعي مجموعة دول البريكس إلى ضم دول أخرى، بهدف زيادة نفوذها كقوة ذات ثقل في مواجهة المؤسسات المدعومة من الاقتصادات المتقدمة الأخرى.[١٢٢]

تفعيل مجموعة العشرين G20 ؛ حيث شاركت مجموعة البريكس مشاركة كاملة في ترشيح مجموعة العشرين في عام ٢٠٠٩م ، كمنتدى اقتصادي رئيسي في العالم لتجنب الكوارث المالية والاقتصادية العالمية الكبرى، ويمكن القول بأن ذلك يؤكد ضرورة أن يصبح النظام العالمي متعدد الأقطاب، وللإشارة نجد أن المادة الأولى من البيان الختامي للقمة الأولى لمجموعة البريكس عام ٢٠٠٩م بروسيا أكدت على الدور الرئيسي لمجموعة العشرين"G20 في التعامل مع الأزمات المالية والاقتصادية الدولية. وبعد طرحها كمنتدى عالمي للتنسيق والتعاون الاقتصادي الدولي، أصبحت القوى الناشئة أو الصاعدة تتخذ من مجموعة العشرين منصة لإبداء معارضتها التامة لأفكار القوى التقليدية، وهو الأمر الذي بات أكثر وضوحاً فيما يتعلق بسياسة المناخ، والحمائية الاقتصادية، والإمداد العالمي بالطاقة.[١٢٣] ومن نتائج تفعيل مجموعة العشرين، هو تمكن مجموعة البريكس من التوصل إلى اتفاق في اجتماع مجموعة العشرين في عام ٢٠١٠، لإصلاح هياكل التصويت في صندوق النقد الدولي، وبالتالي هياكل التصويت في البنك الدولي تلقائياً.[١٢٤]

- إنشاء مؤسسات مالية جديدة بديلة للمؤسسات المالية العالمية؛ حيث تم الإعلان عن إنشاء بنك التنمية الجديد NDB" خلال القمة السادسة لمجموعة دول البريكس والتي انعقدت في عام ٢٠١٤ بالبرازيل؛ حيث كان الهدف من تأسيس هذا البنك هو تعبئة الموارد لمشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس وغيرها من الاقتصادات الناشئة والنامية من خلال تعزيز التعاون بين بلدان مجموعة البريكس، وجاء إنشاء هذا البنك في ظل القيود المالية المفروضة على الاقتصاديات الناشئة التي أفضت إلى فجوات في البنية التحتية واحتياجات التنمية المستدامة؛ حيث يبلغ رأس المال المصرح به للبنك ١٠٠ مليار دولار أمريكي، حيث سيكون الرأسمال الأولي ٥٠ مليار دولار أمريكي، ويتم تقاسمه بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين، ويقع المقر الرئيسي للبنك في شنغهاي.[١٢٥]

وفي نفس القمة تم توقيع معاهدة أخرى لإنشاء ترتيب احتياطي العملات النقدية للبريكس CRA" بحجم مبدئي قدره ١٠٠ مليار دولار أمريكي بحيث سيكون لهذا الترتيب تأثير وقائي إيجابي، ومساعدة البلدان على تجنب ضغوط السيولة على المدى القصير، وتشجيع المزيد من تعاون البريكس، وتعزيز شبكة الأمان المالية العالمية واستكمال الترتيبات الدولية الحالية يرى العديد من الباحثين في نشاطات مجموعة البريكس بأن إنشاء بنك بريكس للتنمية الذي يتصور مشاركة الدول الأخرى هو الأكثر أهمية كونه يشكل محاولة جادة لتحدي النظام المالي الحالي بشكل مباشر، والضغط على الغرب للنظر في إصلاحات أعمق في النظام المالي الدولي.[١٢٦]

- إصلاحات مهمة داخل المؤسسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بالإضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدولي.

هناك الكثير من الدلائل الي تشير إلى تحول النظام الدولي من نظام القطبية الأحادية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، من بينها تزايد النفوذ السياسي لمجموعة البريكس واكتسابها لقوة نسبية إلى جانب بعض القوي الإقليمية مكنتها من التأثير في سياسات الطاقة والمناخ والأمن والتجارة والتنمية العالمية، وبرزت تعددية الأقطاب في النظام

الدولي أيضا من خلال مواقف مجموعة البريكس من بعض القضايا الدولية ونذكر منها رفض مجموعة البريكس وعلى رأسها الصين العقوبات الغربية المفروضة على روسيا واعتبرتها غير شرعية[١٢٧]، تطور كل هذه المواقف في السياسية العالمية إن دلّ على شيء فإنما يدل على تعدد مراكز القوة والنفوذ في العالم والتي كانت سابقا محصورة في العالم الغربي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فعالم القرن الواحد والعشرين هو عالم متعدد الأقطاب، كما ان التنافس الصيني الهندي قد يسمح للولايات المتحدة باستخدام الهند الناشئة في اللعبة الصينية– الأمريكية لضمان مكانة رائدة في النظام الدولي في المستقبل.

وفي الأخير، تبقى مهمة تغيير النظام الدولي مرتبطة أساساً بالصين لما لها من إمكانيات هائلة خاصة من الناحية الاقتصادية، إلا أنه وفي الوقت الحالي لم تستطع هي الأخرى لعب هذا الدور كون جميع أنشطتها الإقليمية والعالمية ليست موجهة بقدر كاف للحكم العالمي والمنفعة العامة العالمية.

**٢) مبادرة الحزام والطريق:**

تسعى الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق، أو ما يُعرف بطريق الحرير الجديد، إلى تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي مع الدول المشاركة، وترسيخ مكانتها كقوة عالمية كبرى، بالإضافة إلى زيادة استثماراتها في دول المبادرة مما يعزز نفوذها السياسي والاقتصادي،[١٢٨] مع إطلاق هذه المبادرة، قدمت الصين حوالي ٩ مليارات دولار كمساعدات للدول النامية والمؤسسات الدولية التي تشكل جزءًا من المشروع[١٢٩]، ساهمت في تعزيز البنية التحتية في أكثر من ٧٠ دولة، مما أدى إلى زيادة الاعتماد الاقتصادي على الصين.[١٣٠] كما تمثل الصين مثالاً مبكراً لتجسيد هذا المفهوم، حتى قبل ظهوره الأكاديمي، عبر طريق الحرير الذي امتد لنحو ٧٠٠٠ كيلومتر وربط العالم تجاريًا وثقافيًا.[١٣١] كما تستثمر بكين أيضًا في تطوير الموانئ البحرية على طول المحيط الهندي في جنوب شرق آسيا، ممتدة إلى شرق إفريقيا وأجزاء من أوروبا، علاوة على ذلك، تلعب استثماراتها في الممر الصيني–الباكستاني دورًا بارزًا ضمن إطار المبادرة، حيث تصل قيمة هذه الاستثمارات إلى نحو ٦٠مليار دولار.[١٣٢] بالإضافة إلى مشروعات البنية الأساسية والطاقة التي تعد من أهم الشركات الثنائية بين الصين ودول الحزام والطريق.

**ويمكن تحديد أهم أهداف الصين من مبادرة الحزام والطريق فيما يلي:**

– الاستفادة من نمو التجارة العالمية في تصريف منتجاتها، لا سيما في منطقتي آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

– تعمل الصين على تعزيز مكانة اليوان عالمياً منذ انضمامه عام ٢٠١٦ إلى «سلة حقوق السحب الخاصة» لصندوق النقد الدولي بجانب الدولار واليورو والين والجنيه الإسترليني، استخدام اليوان لتسوية التجارة مع دول مبادرة الحزام والطريق يمثل خطوة نحو تدويله، وفي الربع الأول من ٢٠٢٣، تجاوز لأول مرة الدولار في معاملات الصين عبر الحدود، محققاً حصة بلغت ٤٩٥,٩ مليار دولار من إجمالي ٤٣٤٥ مليار دولار، بحسب بيانات إدارة الدولة للنقد الأجنبي.[١٣٣]

– الإسهام في تطوير اقتصاد الجزء الغربي من البلاد، التي تعاني ضعفا اقتصاديا، حيث أعلنت في عام ٢٠٠٠ حملة في هذا الإطار تحت شعار (الاتجاه غربا) لتحفيز النمو الاقتصادي وقامت باستثمار مليارات الدولارات لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي بتلك المنطقة التي تعدها من أولويات الحزام والطريق، وبالتحديد الحزام البري في تطوير إقليمي شانجيانج وجانسو اقتصاديا، وغيرهما من الأقاليم الغربية. ومن ثم، تمثل المبادرة محاولة لإحداث التوازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدول.[١٣٤]

– تعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية في لعب دور حيوي في إنشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد كبير من دول المبادرة، بما يسهم في تعزيز نشاط الشركات الصينية خاصة شركة هواوي، فضلا عن زيادة حصتها السوقية من التجارة الإلكترونية العالمية

– توسّع الصين دورها الخارجي عبر محورين رئيسيين: الاقتصادي، من خلال تعزيز استثماراتها وتقوية علاقاتها التجارية عالميًا، والأمني، عبر إنشاء قواعد عسكرية وضمان استقرار إمدادات الطاقة.

### ٣) التأثير الأمني

تعمل الصين على تعزيز التعاون الأمني مع الدول الأخرى من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفقًا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة (٢٠٢٠)، فإن الصين هي واحدة من أكبر المساهمين بقوات في عمليات حفظ السلام.[١٣٥] وعلى الرغم من أن الصين تعتمد بشكل كبير على القوة الناعمة، إلا أنها لا تتردد في استخدام القوة الصلبة عندما يتعلق الأمر بمسائل مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي. وفقًا لدراسة أجرتها مؤسسة(2021) RAND ، فإن هذا التوازن بين القوة الناعمة والصلبة يجعل الصين قادرة على حماية مصالحها الأمنية دون إثارة ردود فعل سلبية كبيرة.[١٣٦]

## المحور السابع: مستقبل الصعود الصيني في النسق الدولي

يشير بعض المحللين إلى أن أزمات الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية أضعفت دورها في تسوية النزاعات الدولية، مع بروز قوى إقليمية صاعدة كالصين، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والهند، مما يعزز أدوارها المتنامية.[١٣٧] منذ أن أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى بعد الحرب الباردة، سعت للحفاظ على سيطرة عالمية، لكن الأمر لم يكن سهلاً مع صعود الصين كلاعب مؤثر يفرض تحديات كبيرة، لذا يرى كثيرون ضرورة أن تدرك أمريكا قوة الصين وتأثيرها، حيث إن مستقبل النظام الدولي يتشكل مع استمرار الصين كقوة فاعلة فيه.[١٣٨] تغير التوازن العالمي مع صعود الصين كقوة دولية خلق نظاماً سياسياً جديداً، حيث تسهم هذه القوى الصاعدة في تشكيل مشهد سياسي دولي مختلف يفرض تحديات جديدة.[١٣٩] حيث تثير التحالفات المتوقعة بين قوى كبرى كالصين وروسيا قلق الولايات المتحدة، هذا التقارب يشكل رسالة واضحة لواشنطن بشأن قيود سياساتها التقليدية، إذ يشير البيان الروسي–الصيني المشترك إلى رفض الهيمنة وتأكيد بناء عالم متعدد الأقطاب.[١٤٠]

يرى العديد من المحللين أن استمرار الصين كقوة كبرى لا يعني بالضرورة أنها تسعى للسيطرة على النظام السياسي الدولي إلا أنها تسعى لتحقيق مكانة دولية تحظى بالاحترام، ومع ذلك، فإنها لن تتردد في تعزيز مركزها الإقليمي واستغلال هذه المركزية لخدمة مصالحها الاستراتيجية.[١٤١] الى جانب ذلك، يتزامن سعي الصين للحفاظ على مكانتها كقوة كبرى مع طموحات دول أخرى، مثل روسيا والهند، للعب دور مؤثر على الساحة الدولية، وهذا التعدد في الأطراف الفاعلة يجعل توزيع القوة في النظام الدولي أقرب إلى حالة من التكافؤ النسبي، هذا التوازن المتوقع قد يُفضي إلى وجود قوى دولية متعددة تتمتع بالنفوذ، ولكن مع استمرار الولايات المتحدة كواحدة من أهم الفاعلين الدوليين، وتجدر الإشارة إلى أن الصين يُتوقع، وفق بعض الآراء، أن تصبح قوة عظمى، حيث ستتمتع بأكبر اقتصاد عالمي وتستخدم أدواتها السياسية والعسكرية بذكاء لتعزيز موقعها الدولي، لكن الولايات المتحدة تظل واعية لحجم التحدي الذي تمثله الصين وتسعى للتعامل معه بأساليب استراتيجية.[١٤٢] كما أشار الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبليو بوش) بأن العلاقة بين البلدين ستتحدد بمنافسة استراتيجية خاصة في آسيا".[١٤٣] وبناء على هذا الاتجاه، يمكن القول إن ملامح النظام السياسي الدولي في المستقبل ستتسم بتوازن نسبي في القوة بين الأطراف الفاعلة، هذا التوازن قد يفرض على القوى المتنافسة الاعتراف بقوة الآخر والعمل على تشكيل نظام دولي قائم على تعدد القوى دون احتكار السيطرة من طرف واحد.[١٤٤]

كما تؤدي استراتيجية الصين إلى زيادة التوترات مع الولايات المتحدة، خاصة في مجالات التجارة والتكنولوجيا والأمن، تقوم الصين بتحديث جيشها بشكل كبير، بما في ذلك تطوير أسلحة متطورة مثل الطائرات المقاتلة من الجيل الخامس والصواريخ الباليستية، هذا التحديث يعزز من قدرتها على حماية مصالحها الإقليمية والعالمية، ورغم جهود الصين في نشر قيمها الثقافية وإبراز جاذبية ثقافتها عالميًا، تستثمر أيضًا بشكل كبير في تعزيز قدراتها العسكرية ميزانيتها العسكرية، التي بلغت رسميًا ١٠٦ مليارات دولار في ٢٠١٢ بزيادة ١١٪، تُقدَّر فعليًا بين ١٢٠ و١٨٠ مليار دولار عند تضمين النفقات الحقيقية مثل تحديث الأسلحة النووية.[145] وتأتي الصين على رأس قائمة المنافسين المحتملين للولايات المتحدة، نظرا لما تتمتع به من ضخامة القدر ات والمقدرات، حيث تعتبر الصين الدولة الأكبر من حيث عدد السكان، والثالثة عالميا من حيث المساحة، ويعيش نحو ١.٤٤ مليار صيني، على مساحة ٩,٦ مليون كم ٢.[١٤٦] ومن المتوقع أن تحتل المركز الأول عالميا بحلول عام ٢٠٣٥، كأكبر اقتصاد في العالم، تليها الهند ثم الولايات المتحدة.[١٤٧]

كما تعارض الصين النسق الدولي أحادي القطبية وتسعى لتشكيل نظام متعدد الأقطاب يضمها كأحد الأطراف، لإعادة التوازن الدولي، ترى أن النسق الأحادي غير عادل ولا يعكس التحولات العالمية، خاصة صعود الصين. فمنذ تفكك الاتحاد السوفيتي، أصبحت التعددية القطبية مبدأً أساسياً في سياستها الخارجية، حيث تسعى لتحقيق توازن مع النفوذ الأمريكي.[١٤٨] وهو ما أكده وزير الخارجية الصيني (وانغ يي) في نوفمبر ٢٠٢٢، خلال لقائه مع نظيره الروسي سيرجي لافروف في قمة العشرين ببالي، التزام الصين بالتعاون مع روسيا لبناء عالم متعدد الأقطاب،

وأشار الرئيس شي إلى رفض بلاده لثنائية القطبية وعقلية الحرب الباردة، مع الدعوة لتعزيز التعاون الدولي لدعم التعافي الاقتصادي والاستدامة.[١٤٩]

**١- السيناريوهات المستقبلية للصعود الصيني في النسق العالمي**

أ- **نسق متعدد الأقطاب:** تتوقع العديد من الدراسات أن يتحول النظام العالمي من أحادية القطب بقيادة الولايات المتحدة الى نظام متعدد الأقطاب بحلول ٢٠٥٠، حيث تلعب الصين دورًا مركزيًا. مبادرة الحزام والطريق وتدويل اليوان قد يقللان من هيمنة الدولار الأمريكي. وفقًا لتقرير مركز الجزيرة للدراسات، فإن الصين تسعى لإعادة هيكلة النظام الدولي ليكون أكثر عدالة من وجهة نظرها، مما يعزز دور الدول النامية.

ب- **مواجهة مع الولايات المتحدة:** يرى منظرو الواقعية، مثل جون ميرشايمر، أن صعود الصين قد يؤدي الى صراع حتمي مع الولايات المتحدة، خاصة في نقاط التماس مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي. التنافس التكنولوجي، خاصة في الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، قد يفاقم هذا الصراع. استراتيجية الولايات المتحدة لاحتواء الصين، مثل تحالف "أوكوس"، قد تؤدي الى سباق تسلح عالمي.

ج- **صعود سلمي محدود:** نظرية "الصعود السلمي"، التي صاغها زينغ بيجيان في ٢٠٠٥، تشير الى أن الصين قد تستمر في التركيز على التنمية الداخلية بدلاً من المواجهة المباشرة. لكن هذا السيناريو يعتمد على استقرار النظام السياسي الصيني وقدرته على مواجهة التحديات الداخلية مثل الشيخوخة السكانية.

**٢- التحديات التي تواجه الصعود الصيني**

أ- التحديات الداخلية: تراجع معدل النمو الاقتصادي الى حوالي ٥٪ سنويًا في ٢٠٢٤، الي جانب أزمة الديون المحلية والشيخوخة السكانية، قد يحد من طموحات الصين.

ب- التحديات الخارجية: العقوبات الغربية، خاصة في مجال التكنولوجيا (مثل حظر هواوي)، ومقاومة الدول المجاورة مثل الهند واليابان، تشكل عقبات أمام التوسع الصيني.

ج- الصورة العالمية: قضايا حقوق الإنسان في شينجيانغ وهونغ كونغ تؤثر سلبًا على جاذبية الصين كقوة ناعمة.

ومما تقدم، فقد تباينت آراء الباحثين حول صعود الصين كقوة دولية، بين من يراه معتمدًا على القوة الناعمة فقط ومن يعتقد أنه يشمل عوامل أخرى، بعض الدراسات أشارت إلى نفوذها الناعم المتزايد، فيما رأت أخرى أنها تفتقر لأدوات هذه القوة، رأي ثالث يعتبر أن الصين تتبنى مفهوم القوة الذكية، الذي يمزج بين الصلبة والناعمة، وهو مفهوم طورته الولايات المتحدة لمواءمة أدوات القوة حسب متطلبات كل موقف.[١٥٠]

## الخاتمة

تُمثل استراتيجية القوة الذكية أداة فعالة في العلاقات الدولية، حيث تجمع بين القوة الصلبة والناعمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، لكن نجاحها يعتمد على تحقيق التوازن بين الأدوات وفهم السياق الدولي المتغير في عالم معقد ومترابط، تلعب القوة الذكية دورًا أساسيًا في تعزيز الاستقرار والتعاون الدولي، واتسمت الاستراتيجية الصينية بخصائص تختلف عن تلك الخصائص التي كانت قائمة أبان مرحلة الحرب الباردة وشرعت الصين الي الاعتماد على القوة الذكية في سياستها الخارجية وعمدت إلى توسيع دائرة علاقاتها ونفوذها بدول العالم المختلفة وبالشكل الذي بات يضمن لها تحقيق مكانة أكبر في سلم النظام السياسي الدولي القائم.

كما تُسهم استراتيجية القوة الذكية للصين في إعادة تشكيل النظام الدولي، عبر تعزيز تعددية الأقطاب وتحدي الهيمنة الغربية لكنها تواجه تحديات، خصوصًا مع التنافس الأمريكي والمخاوف من التوسع الصيني، ونجاح هذه الاستراتيجية يتوقف على إدارة تلك التحديات وتعزيز التعاون في إطار عالمي أكثر توازنًا. وعليه تخلص الدراسة الي ما يلي:

١- أن استراتيجية القوة الذكية الصينية تُعتبر أداة فعالة لتعزيز نفوذ الصين على النسق الدولي، تعكس سعيها لتغيير بنية النسق الدولي حيث تعمل على تعزيز تعددية الأقطاب، وتحدي الهيمنة الغربية، من خلال الجمع بين القوة الناعمة والصلبة، وخلق شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تعزز نفوذها العالمي.

٢- أن هذه الاستراتيجية تمكن الصين من تعزيز نفوذها العالمي، حيث تمكنت الصين من تحقيق أهدافها الاستراتيجية مع تقليل التوترات الدولية، ومع ذلك، فإن هذه الاستراتيجية تواجه تحديات وتوترات مع القوى الأخرى، خاصة في ظل التنافس مع الولايات المتحدة والمخاوف الدولية من التوسع الصيني.

٣- أن نجاح الصين في تحقيق أهدافها سيعتمد على قدرتها على إدارة هذه التحديات وتعزيز التعاون الدولي في إطار نظام عالمي متعدد الأقطاب أكثر توازنًا.

ومما سبق، فإن استراتيجية القوة الذكية الصينية، لا تعتمد فقط على القوة الناعمة في سياستها الخارجية، بل تمزج بينها وبين القوة الصلبة، كما ترتكز على أسس اقتصادية محورية أبرزها مبادرة الحزام والطريق، محورًا أساسيًا في تعزيز دور الصين ضمن النظام العالمي. إذ تُعد عضوية الصين في مجموعة (البريكس) أداة رئيسية لتحقيق هذا التحول، حيث تسعى الاستراتيجية إلى إعادة صياغة موقع الصين في النسق العالمي، متجاوزة بذلك الهيمنة الأمريكية وحلفاءها التقليديين.

**المراجع:**


١) أحمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات، كلية التجارة، جامعة الازهر، المجلد ٣٩، العدد٣، اكتوبر ٢٠١٩

٢) أحمد قاسم حسين، مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأميركية أنموذجا، سياسات عربية، ٢٠١٨

٣) اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الاصول النظرية والتطبيقات العملية، ط ١,المكتبة الاكاديمية، القاهرة, ٢٠١٣

٤) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر، ط ٥، ١٩٨٧

٥) أشرف سنجر، تحولات توازنات القوى، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، سلسلة مفاهيم، القاهرة، ٢٠٠٩

٦) إيناس عبد السادة على، استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والإباحة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ٢٠٠٦

٧) برونيه، أنطوان، جيشار، جون بول، " التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية " المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦

٨) البنك الدولي، " ثورة المعلومات في الصين، إدارة التحول الاقتصادي والاجتماعي "، إصدارات البنك الدولي، ٢٠٠٧

٩) جاك دوللني واخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين١١، ط ١، ٢٠١٤

١٠) جامعة بكين، "دور معاهد كونفوشيوس في تعزيز القوة الناعمة الصينية"، مجلة الدراسات الصينية، العدد ٤٥، ٢٠٢٠

١١) جامعة تسينغهوا، "برامج التبادل الثقافي الصينية"، مجلة الدراسات الثقافية، العدد ٣٠، ٢٠٢١

١٢) جامعة هارفارد، "التجارة الصينية وتأثيرها على النظام الدولي"، مجلة العلاقات الدولية، العدد ٦٠، ٢٠٢٠

١٣) جورج جيلبوي، ٢٠٠٥، " أسطورة المعجزة الصينية "، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٢٨، يناير ٢٠٠٥

١٤) جون باسيت، حرب القضاء الالكتروني : النسخ واساليب الدفاع الجديدة ، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط ١، ٢٠١٤

١٥) حيدر سامي عيد، القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية بيان للنشر والتوزيع، لبنان، ط١، ٢٠٠٨

١٦) خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية بهيكل النظام الدولي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر ٢٠١١

١٧) دانييل بورشتاين، ارنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، عالم المعرفة، الكويت العدد ٢٧١، ٢٠٠١

١٨) رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ط ٤ , مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، بيروت , ٢٠١٥

١٩) روبرت غلين، الحروب والتغير في السياسة الدولية، ترجمة: عمر سعيد الايوبي، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩

٢٠) ريهام مقبل، مركب القوة: عناصر واشكال القوة في العلاقات الدولية، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد ١٨٨، أبريل، ٢٠١٢

٢١) سامي ابو يحيي، أطلس العلوم السياسية، المكتبة الشرقية، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠١٢

٢٢) سعاد محمود ابو ليله، ديناميكيات الانتقال من " الصلبة " الى " الناعمة " الى " الافتراضية"، اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٨، ابريل ٢٠١٢

٢٣) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار الأوائل، ط١، ٢٠٠٦

٢٤) سماح عبد الصبورعبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير ( منشورة )، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣

٢٥) سونغ يومين، دراسة توزيع وتجميع القوى في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، دراسات عالمية، ١٩٩٦
٢٦) شينكار أوديد، ترجمة سعيد الحسنية، العصر الصيني، الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وعلى أعمالك، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥
٢٧) صابر رمضان، قراءة في مستقبل النظام الدولي، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة نزاع أم شراكة، في: دنيا الوطن، ٢٠١٥/١٠/٢٠.
٢٨) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، ط ٢، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١
٢٩) صفاء خليفة، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا (٢٠١٣-٢٠٢١)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١٣، يناير ٢٠٢٢
٣٠) صلاح سالم ، الصين التحولات الداخلية والسياسة الخارجية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد ١٢٣، ١٩٩٨
٣١) عبد الرحمن برقوق، مفهوم النظام الدولي في العلاقات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكره، ١٧ اكتوبر ٢٠٠٢
٣٢) عبد العزيز الصقر، القوة في الفكر الاستراتيجي، التقرير الاستراتيجي السنوي الصادر عن المنتدى الإسلامي، المملكة العربية السعودية، العدد الأول، ٢٠٠٣
٣٣) عبد العزيز حمدي عبد العزيز، " التجربة الصينية، دراسة في أبعادها الإيديولوجية والتاريخية والاقتصادية "، دار أم القرى للنشر، القاهرة، ١٩٩٧
٣٤) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ط١، ٢٠٠٤
٣٥) عبد الكريم الطيف، دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد ٣٠، ٢٠١٤
٣٦) عدنان خلف حميد، السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من ماو تسي تونج، ودينج تشاو بنج: دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، السنة الثانية، العدد ٤، ٢٠١٥
٣٧) علي صلاح، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟، مركز المستقبل للأحداث والدراسات المتقدمة، تقرير المستقبل في دورية اتجاهات الأحداث، العدد ٢٦، ٢٠١٨
٣٨) علي بلعربي، التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع١، المجلد ٨، ٢٠٢١
٣٩) علي جلال معوض، إعادة الانتشار: تحليل أولي وأثار انتشار القوة " داخل " وبين الدول، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٨، ابريل ٢٠١٢
٤٠) علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية ، مصر ، مكتبة الاسكندرية ، ط١، ٢٠١٩
٤١) علي حسين باكير، مفهوم " الصعود السلمي " في السياسة الخارجية الصينية، مركز الجزيرة للدراسات، ابريل ٢٠١١
٤٢) علي محمد أمنيف، القوة الناعمة وأثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤
٤٣) غينادي زوغانوف، العولمة والعلاقات الدولية، ترجمة عدنان جاموس، مكتبة ميسلون، دمشق،٢٠٠٢
٤٤) فراس إلياس، «التوازنات الإستراتيجية العالمية في القرن الحادي والعشرين»، شؤون الأوسط، العدد ١٥٣، لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٦
٤٥) فريد ميليش، القوة وأهميتها في العلاقات الدولية، دمشق، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٦٣، العدد ٦، ٢٠١٤
٤٦) ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة: الهيثم الأيوبي، بيروت، دار الطليعة، ط١ ١٩٦٧٠
٤٧) مارتن غريفيش، حسون مفكرا في العلاقات الدولية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨.
٤٨) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١
٤٩) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط ٥، دار الجبل، بيروت، ٢٠٠١

٥٠) محمد دياب، العلاقات الروسية – الصينية: الغلبة للشراكة الإستراتيجية، شؤون الأوسط، العدد ٦٢، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، مايو ١٩٩٧
٥١) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، ط ١، دار المعرفة الاجتماعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦
٥٢) محمد عبد السلام ، ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الأسيوي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١١٨، ١٩٩٥
٥٣) محمد ياسين خضير، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، المجلة السياسية الدولية، العدد ١٢٤، السنة التاسعة، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣
٥٤) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط ١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨
٥٥) نيفين مسعد، معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث الدراسات السياسية، ط ١، ١٩٩٤
٥٦) هاني إلياس خضر الحديثي، اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية ، دراسات إستراتيجية ، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية ، العدد الثاني، ١٩٩٥.
٥٧) وداد محمد سالم ، الغزو الصيني لفيتنام عام ١٩٧٩، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، العدد ٢١ ، ديسمبر، ٢٠١٦
٥٨) وسن إحسان عبد المنعم. ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجاً"، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة، ٢٠٢٠
٥٩) وليد عبد الحي، العلاقات العربية الصينية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٢٢، ٢٠٠٥
٦٠) تشانج تشوا يوان، "الاقتصاد الصيني.. الإصلاحات والتحولات"، ترجمة طارق فرماوي وآخرين، مؤسسة بتانة، القاهرة،٢٠١٧
٦١) محمد طه بدوي، ليلي مرسي، واخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١٠
٦٢) محمد شحماط، "تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب"، مجلة التواصل في الاقتصاد والتجارة والقانون، العدد ٥١
٦٣) شريفة كلاع، "نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات، وأي دور للصين في ذلك؟"، مجلة السياسة العالمية، المجلد٥، العدد ٢، ٢٠٢١

**المواقع الالكترونية:**

١) إيمان فخري ، دوافع صعود الاختراق الصيني للدول الغربية في عام ٢٠١٨، مركز المستقبل للدراسات والبحوث المتقدمة ، ٢٦ ديسمبر، ٢٠١٧ ، متاح على الرابط التالي:
https://goo.su/dTM2mQ
٢) أمنية محسن عمر أحمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ١٩٩١-٢٠١٥، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، متاح علي الرابط التالي:https://goo.su/WoZdfUG
٣) التوسع العسكري الصيني واستراتيجيته مفصلة في تقرير البنتاغون لعام ٢٠٢٤، موقع اخبار الدفاع العربي، ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:https://goo.su/LLaTW
٤) الصين تحافظ على صدارتها كأكبر قوة صناعية عالميا للعام الـ ١٥، سكاي نيوز عربية، ٢٢ يناير ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي:https://goo.su/YYN3xYS/
٥) البنك الدولي، (٢٠١٩)، "تقرير عن مبادرة الحزام والطريق"، متاح على الرابط التالي:
http://www.worldbank.org
٦) الأمم المتحدة، (٢٠٢٠)، "تقرير عن مشاركة الصين في عمليات حفظ السلام"، متاح على الرابط التالي:
https://www.un.org
٧) جون ميرشايمر، "الواقعية الجديدة ومستقبل القوة الصينية"، مجلة السياسة الدولية، ٢٢ أبريل ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:https://goo.su/UPMgPmU

٨) جودت هوشيار، الجذور التاريخية لنظرية القوة الناعمة، صحيفة الكترونية، ٢٠١٤/١٢/٢٤، متاح على الرابط التالي: http://www.xendan.org/arabic
٩) شيماء عويس أبو عيد، القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الرابط التالي:https://goo.su/zTdAk6
١٠)ديميتري بريجع، مستقبل البريكس.. تحليل إستراتيجي شامل للتحولات العالمية والتحديات القادمة، مركز الدراسات العربية الاوراسية، ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:https://goo.su/xaYuF
١١)صندوق النقد الدولي، (٢٠٢١)، "تقرير عن الاستثمارات الصينية في أفريقيا"، متاح على الرابط التالي: https://www.imf.org/en/Home
١٢)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) (٢٠٢٢) "الإعلام الصيني وتأثيره على الرأي العام العالمي"، متاح على الرابط التالي: https://www.csis.org/
١٣)محمد عصام العروسي، العلاقات الدولية شي من النظرية وآخر من التطبيق، متاح على الرابط التالي: https://:www.ahewar.org.2006/12/16
١٤)مؤسسة RAND ، (٢٠٢١)، "التوازن بين القوة الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية الصينية"، متاح على الرابط التالي: https://:www.rand.org
١٥) هايل عبد المولى طشطوش، الدبلوماسية ودورها في إدارة العلاقات الدولية، ٢٠١٠، متاح على الرابط التالي: https://goo.su/fzu6gpv
هبه تركمان، عبد الرحيم الشوبكي، دور مجموعة البريكس في تغيير بنية النظام الدولي، مجلة آنسنة للبحوث والدراسات، المجلد ١٤، العدد (٢)، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة، ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://goo.su/Jb8wcJg
١٦)مجلة فورين أفيرز، "الصين الصاعدة: المخاوف والآمال"، يونيو ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://goo.su/Cm7PIS3
١٧)مركز الجزيرة للدراسات، "الصراع الأمريكي-الصيني وأثره على النظام الدولي"، ٣ ديسمبر ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: http://www.studies.aljazeera.net
١٨)تقرير المعهد المصري للدراسات، "الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد"، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:https://eipss-eg.org/
١٩)تشانغ ينغ، ٢٠١٧، الابتكار العلمي والتكنولوجي في الصين يدخل العصر الجديد، الصين اليوم، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3pyMV0K

## English References:

1) Crocker, Chester A; Hampson, Fen Osler; all, Pamela R. Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World. US Institute of Peace Press. 2007.
2) David singer, International Influence, A formal Model, the American political Science Review, vol51,1987.
3) Dolman Antony, " Resources Regimes, World Order " Pergamum Policy studies, U.S.A. 1981.
4) European Union External Action Service (2016). "Global Strategy for the European Union's Foreign and Security Policy".
5) Games N.Rosenau, ,(Comparing Foreign Policies :Why, What, How), in James Rosenau,( Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods) New York, SAGE Publications, 1974.
6) Jeorge Modelski, A Theory of Foreign Policy, (New York: praeger, 1962).
7) joseph Frankel, international relation, oxford university press, Ely house, London, 1969.

8) Joseph S. Nye. Ir. Soft Power: The Aleans to Success in World Politics (New York: Public (1) Affairs, 2004).
9) Kurlantzick, Joshua (2007). "Charm Offensive: How China's Soft Power Is Transforming the World". Yale University Press
10) Lyon peter " New States and International Order in James Alan", The Bases of International Order, Oxford University Press, London, 1973
11) Mead, Walter Russell (2004). "Power, Terror, Peace, and War: America's Grand Strategy in a World at Risk". New York: Knopf.
12) Mead, Walter Russell. Power, Terror, Peace, and War: America's Grand Strategy in a World at Risk. Vintage, 2005.
13) Nicholas Lemann, The Next World Order: The Bush Administration May Have a Brand-New Doctrine of Power. New Yorker, 1 April 2002.
14) Nye, Joseph S. (2011). "The Future of Power". New York: PublicAffairs
15) OPEC, Annual Statistical Report, 2007.
16) Padelford Norman and Lincoln George " Dynamics of International Politics, " the Macmillan company, London ,1967.
17) Paul Seabury, Power, Freedom and Diplomacy: The Foreign Policy of the United States, (New York: Random House, vintage, 1965).
18) Philipp Schweers, "Still a Civilian Power", Dsseldorf Institute for Foreign and Security Policy, No 27, March,2008.
19) PWC. 2020. The World in 2050: Will the shift in global economic power continue? London: PWC.
20) Richard L. Kugler, New Direction in U.S. Nation Security: Strategy, Defense plan and diplomacy: A review of official strategic documents, first edition, NDU Press,2011.
21) Rosecrans, Richard N: International Relations, Peace or War? The Free Press New York, 1973
22) United Nations. 2022. China's structural transformation what can developing countries learn? Geneva: United Nations.
23) Wilson, Ernest J. (2008). "Hard Power, Soft Power, Smart Power". The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 616(1).
24) Zebigniew Brzezinski, The Grand Chess Board, American Primacy and Its Geostrategic Implications, Basic Book, 1997.

**Websites:**

1) Arslan alp, Serkan, Simpson-bill, Chima. 2021. US Dollar Share of Global Foreign Exchange Reserves Drops to 25-Year Low. IMF blog. Available at: https://bit.ly/3AoZq5u
2) BRICS Joint Statistical Publication 2018 / Statistics South Africa. Pretoria: Statistics South Africa, 2018, thtp://www.statssa.gov.za/wp- content/uploads /2018/11/BRICS-JSP-2018.pdf. The World bank, DWorld Development Indicators, Available at: https://goo.su/bJADc
3) BRICS Information Centre, University of Toronto, See Article 07 of Sanya Declaration, Sanya, Hainan, China, April 14, 2011. Available at: https://goo.su/Rwblcgh

4) BRICS Information Centre, University of Toronto, BRICS in Africa: Collaboration for Inclusive Growth and Shared Prosperity in the 4th Industrial Revolution, See Article 15 and 16 of 10th BRICS Summit Johannesburg Declaration Johannesburg, South Africa, July 26, 2018. Available at: https://goo.su/ERun5
5) BRICS Information Centre, University of Toronto, See Article 14 of Joint Statement of the BRIC Countries' Leaders, Yekaterinburg, Russia, June 16, 2009. Available at: https://goo.su/m71ts
6) BRICS Information Centre, University of Toronto, 2nd BRIC Summit of Heads of State and Government, See Article 11 of Joint Statement Brasília, April 15, 2010, Available at: https://goo.su/9uUf2kL
7) BRICS Information Centre, University of Toronto, See Article 11 and 12 of the 6th BRICS Summit: Fortaleza Declaration, July 15, 2014, Fortaleza. Available at: https://goo.su/lmtsWmw
8) Bonnie Glaser and Jan James Nolt, "Strategic Partnership or Strategic Competition, (Washington, DC: Foreign Policy focus, November 28, 2006) Available at: http://www.fpif.org/regions/asiapacific.
9) Elexander T. J. Lennon and Amanda Kozlowski, Global Powers in the 21st Century CSISA, Washington Quarterly Reader. Available at:
https://goo.su/UBRaClF
10) Mirjana Mato ska and others, The Impact of Bricks from Economic, legal and political aspect in the international community, European Scientific Journal, February 2014 /SPECIAL/ edition.
11) Robert Kappel, Global Power Shifts and Challenges for the Global Order, German Institute of Global and Area Studies, Hamburg, Policy Paper 2/2015, Available at: https://goo.su/zMvlkVF.
12) Richard Carey and Xiaoyun Li. "The Bric's in International Development: The New Landscape". April 2016, Available at:
https://goo.su/TGB3tJx
13) Joseph S. Nye, J, "Soft Power ,"Foreign Policy ,No. 80, Twentieth Anniversary (Autumn, 1990), Published by: Washington post. News week Interactive, LLC, Article Doi: 10.2307/1148580, Article Stable Available at: http://www.jstor.org/stable/1148580
14) U.S.-China Economic and Security Review Commission. (2020) A Global Contest for Power and Influence: China's View Of Strategic Competition With The United States, Available at:
https://www.usec.gov/sites/default/files/2020-12/Chapter1Section1--A Global Contest for Power and Influence.pdf.
15) Siripurapu, Anshu. 2020. The Dollar: The World's Currency. Council on forging relations. Available at: https://on.cfr.org/35lbk55
16) Global fire power 2024, Available at: https://bit.ly/458CRkB
17) Richard D. Fisher Jr, "China's Military Modernization: Building for Regional and Global Reach", Praeger, 2010, Available at: https://www.abc-clio.com/
18) Dennis J. Blasko, "The Chinese Army Today: Tradition and Transformation for the 21st Century", Routledge, 2012, Available at:

https://www.routledge.com/
19) "China's Military Power: A Net Assessment", The International Institute for Strategic Studies, 2021, Available at: https://www.iiss.org/
20) Michael S. Chase, "China's Military Modernization: Progress and Challenges", China Quarterly, 2015, https://www.cambridge.org/

**الهوامش:**

[١] صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، ط ٢، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١، ص١٢٠
[٢] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، ط ١، دار المعرفة الاجتماعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٣٥٨
[٣] عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ط١، ٢٠٠٤، ص ١٣.
[٤] ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة: الهيثم الأيوبي، بيروت، دار الطليعة، ط١ ١٩٦٧٠، ص ٣٩٩.
[٥] محمد طه بدوي، ليلي مرسي، واخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص٢٣٢
[6] Dolman Antony, " Resources Regimes, World Order " Pergamum Policy studies, U.S.A. 1981, P.9.
[77]Padelford Norman and Lincoln George " Dynamics of International Politics, " the Macmillan company, London ,1967, p.17.
[8]Lyon peter " New States and International Order in James Alan",The Bases of International Order, Oxford University Press, London, 1973, P.53
[٩] هايل عبد المولى طشطوش، الدبلوماسية ودورها في إدارة العلاقات الدولية، ٢٠١٠، ص١٤، متاح على الرابط التالي: https://goo.su/fzu6gpv
[10] Games N. Rosenau, (Comparing Foreign Policies: Why, What, How), in James Rosenau, (Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods) New York, SAGE Publications, 1974, P.6
[11] Paul Seabury, Power, Freedom and Diplomacy: The Foreign Policy of the United States, (New York: Random House, vintage, 1965), P.7.
[12] Jeorge Modelski, A Theory of Foreign Policy, (New York: praeger, 1962), P.6.
[١٣] اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الاصول النظرية والتطبيقات العملية، ط ١,المكتبة الاكاديمية، القاهرة, ٢٠١٣ , ص ١٤
[١٤] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط ٥، دار الجبل، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٥
[15] Wilson, Ernest J. (2008). "Hard Power, Soft Power, Smart Power". The Annals of the American Academy of Political and Social Science, 616(1), 110-124.
[١٦] علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية ، مصر، مكتبة الاسكندرية ، ط١، ٢٠١٩، ص ١٣-١٤ .
[١٧] إيناس عبد السادة علي، استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الحظر والإباحة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ٢٠٠٦، ص ١٠.
[١٨] فريد ميليش، القوة وأهميتها في العلاقات الدولية، دمشق، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٦٣، العدد ٦، ٢٠١٤، ص ٧٥.
[١٩] أحمد قاسم حسين، مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الأميركية أنموذجا، سياسات عربية، ٢٠١٨، ص ١٢٥
[٢٠] سامي ابو يحيي، أطلس العلوم السياسية، المكتبة الشرقية، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص١٦٩
[21] Joseph S. Nye, J, "Soft Power ,"Foreign Policy ,No. 80, Twentieth Anniversary (Autumn, 1990), pp. 153-171, Published by: Washington post. News week Interactive, LLC, Article DOI: 10.2307/1148580, Article Available at: https://goo.su/vkcXQw2
[٢٢] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط ١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٤٩١
[23] David singer, International Influence, A formal Model, the American political Science Review, vol51,1987), p.420.
[٢٤] روبرت غلين، الحروب والتغير في السياسة الدولية، ترجمة: عمر سعيد الايوبي، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ٥٠٠٩، ص ٥١
[٢٥] رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ط ٤ , مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، بيروت , ٢٠١٥ , ص ١١
[٢٦] ريهام مقبل، مركب القوة: عناصر واشكال القوة في العلاقات الدولية، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، العدد ١٨٨، أبريل، ٢٠١٢، ص ٠٧
[٢٧] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١، ص ١٨١
[28] Nicholas Lemann, The Next World Order: The Bush Administration May Have a Brand-New Doctrine of Power. New Yorker, 1 April 2002, p44.

[29] جاك دوللني واخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين١١، ط ١، ٢٠١٤، ص ٥٣.
[30] مارتن غريفيش، حسون مفكرا في العلاقات الدولية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨، ص ١٣.
[31] علي محمد أمنيف، القوة الناعمة وأثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص ٣.
[٣٢] نيفين مسعد، معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث الدراسات السياسية، ط ١، ١٩٩٤، ص ٢٤٤.
[٣٣] عبد العزيز الصقر، القوة في الفكر الاستراتيجي، التقرير الاستراتيجي السنوي الصادر عن المنتدى الإسلامي، المملكة العربية السعودية، العدد الأول، ٢٠٠٣، ص ٢٢٣
[34] شيماء عويس أبو عيد، القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على الرابط التالي:https://www.politics-dz.com/
[35] joseph Frankel, international relation, oxford university press, Ely house, London, 1969.p39
[36] Crocker, Chester A; Hampson, Fen Osler; all, Pamela R. Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World. US Institute of Peace Press. 2007. p. 13.
[37] Philipp Schweers, “Still a Civilian Power”, Dsseldorf Institute for Foreign and Security Policy, No 27, March,2008, p:63.
[38] Richard L. Kugler, New Direction in U.S. Nation Security: Strategy, Defense plan and diplomacy: A review of official strategic documents, first edition, NDU Press,2011, pp:3-4.
[39] Joseph S. Nye. Ir. Soft Power: The Aleans to Success in World Politics (New York: Public (1) Affairs, 2004), p. 32
[٤٠] حيدر سامي عيد، القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية بيان للنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٨، ط١، ص٣٤
[41] Mead, Walter Russell (2004). "Power, Terror, Peace, and War: America's Grand Strategy in a World at Risk". New York: Knopf.pp150-180.
[42] European Union External Action Service (2016). "Global Strategy for the European Union’s Foreign and Security Policy". pp10-30.
[43] Mead, Walter Russell. Power, Terror, Peace, and War: America's Grand Strategy in a World at Risk. Vintage, 2005.
[٤٤] جودت هوشيار، الجذور التاريخية لنظرية القوة الناعمة، صحيفة الكترونية, ٢٠١٤/١٢/٢٤، متاح على الرابط التالي: http://www.xendan.org/arabic
[٤٥] جامعة بكين. (٢٠٢٠). "دور معاهد كونفوشيوس في تعزيز القوة الناعمة الصينية". مجلة الدراسات الصينية، العدد ٤٥، ص ٧٨-٩٢.
[٤٦] جامعة تسينغهوا، (٢٠٢١)، "برامج التبادل الثقافي الصينية"، مجلة الدراسات الثقافية، العدد ٣٠، ص ٤٥-٦٠.
[47] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS). (2022). "الإعلام الصيني وتأثيره على الرأي العام العالمي"، متاح على الرابط التالي: https://www.csis.org/
[48] Richard D. Fisher Jr, "China's Military Modernization: Building for Regional and Global Reach", Praeger, 2010, Available at: https://www.abc-clio.com/
[49] Michael S. Chase, "China's Military Modernization: Progress and Challenges", China Quarterly, 2015, Available at: https://www.cambridge.org/
[50] Dennis J. Blasko, "The Chinese Army Today: Tradition and Transformation for the 21st Century", Routledge, 2012, Available at: https://www.routledge.com/
[51]"China's Military Power: A Net Assessment", The International Institute for Strategic Studies, 2021, Available at: https://www.iiss.org/
[52] Global fire power 2024, Available at: https://bit.ly/458CRkB
[٥٣] علي صلاح، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟، مركز المستقبل للأحداث والدراسات المتقدمة، تقرير المستقبل في دورية اتجاهات الأحداث، العدد ٢٦، ٢٠١٨، ص١١
[٥٤] محمد عبد السلام ، ترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة المحيط الهادي الأسيوي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١١٨، ١٩٩٥، ص ٢٣١ .
[٥٥] التوسع العسكري الصيني واستراتيجيته مفصلة في تقرير البنتاغون لعام ٢٠٢٤، موقع اخبار الدفاع العربي، ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:https://defense-arab.com/news/86710
[٥٦] مجلة فورين أفيرز، "الصين الصاعدة: المخاوف والآمال"، يونيو ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://www.foreignaffairs.com/
[٥٧] شينكار أوديد، ترجمة سعيد الحسنيه، العصر الصيني، الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وعلى أعمالك، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥، ص ٥٦
[٥٨] تشانغ ينغ، ٢٠١٧، الابتكار العلمي والتكنولوجي في الصين يدخل العصر الجديد، الصين اليوم، متاح علي الرابط التالي: https://bit.ly/3pyMV0K
[٥٩] البنك الدولي، " ثورة المعلومات في الصين، إدارة التحول الاقتصادي والاجتماعي "، إصدارات البنك الدولي، ٢٠٠٧، ص٣٢

[60] U.S.-CHINA ECONOMIC AND SECURITY REVIEW COMMISSION. (2020) A GLOBAL CONTEST FOR POWER AND INFLUENCE: CHINA'S VIEW OF STRATEGIC COMPETITION-WITH THE UNITED STATES, Available at: https://www.usec.gov/sites/default/files/2020-12/Chapter1Section1--A Global Contest for Power and Influence.pdf pp.31-79.

[٦١] شينكار أوديد، مرجع سابق

[٦٢] جامعة هارفارد، (٢٠٢٠)، "التجارة الصينية وتأثيرها على النظام الدولي"، مجلة العلاقات الدولية، العدد ٦٠، ص ١١٢-١٣٠.

[٦٣] الصين تحافظ على صدارتها كأكبر قوة صناعية عالميا للعام الـ ١٥، سكاي نيوز عربية، ٢٢ يناير ٢٠٢٥، متاح على الرابط التالي: https://goo.su/YYN3xYS/

[٦٤] المرجع السابق

[65] صندوق النقد الدولي، (٢٠٢١)، "تقرير عن الاستثمارات الصينية في أفريقيا"، متاح على الرابط التالي: https://www.imf.org/en/Home

[٦٦] أحمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات، كلية التجارة، جامعة الازهر، المجلد ٣٩، العدد٣، اكتوبر ٢٠١٩، ص ٥٦٣-٥٦٧

[٦٧] فراس إلياس، «التوازنات الإستراتيجية العالمية في القرن الحادي والعشرين»، شؤون الأوسط، العدد ١٥٣، لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٦م، ص٣١

[٦٨] صلاح سالم ، الصين التحولات الداخلية والسياسة الخارجية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد ١٢٣، ١٩٩٨، ص ٥٥.

[٦٩] علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

[٧٠] سماح عبد الصبورعبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية : دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان منذ ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير ( منشورة )، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص ٧٥ - ٧٨.

[٧١] سماح عبد الصبور، المرجع السابق، ص ٥.

[٧٢] هاني إلياس خضر الحديثي، اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية، دراسات إستراتيجية ، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية ، العدد الثاني، ١٩٩٥، ص ٢٥ .

[٧٣] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر، ط ٥، ١٩٨٧، ص ١٢٨

[٧٤] عدنان خلف حميد، السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من ماو تسي تونج، ودينج تشاو بنج: دراسة مقارنة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، السنة الثانية، العدد ٤، ٢٠١٥، ص ٦٥ .

[٧٥] صلاح سالم ، الصين التحولات الداخلية والسياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦.

[٧٦] هاني إلياس خضر الحديثي، اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية ، ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦ .

[٧٧] وداد محمد سالم ، الغزو الصيني لفيتنام عام ١٩٧٩ ، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة ، العدد ٢١ ، ديسمبر، ٢٠١٦ ، ص ٢٢٧ .

[٧٨] المرجع السابق

[٧٩] هاني إلياس خضر الحديثي، اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥ وما بعدها

[٨٠] تقرير المعهد المصري للدراسات، "الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد"، ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:https://eipss-eg.org/

[٨١] أحمد قاسم حسين، مقتربات القوة الذكية كآلية من اليات التغيير الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤ وما بعدها

[٨٢] علي جلال معوض، مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

[83] Zebigniew Brzezinski, The Grand Chess Board, American Primacy and Its Geostrategic Implications, Basic Book, 1997, p 220.

[٨٤] جون باسيت، حرب القضاء الالكتروني : النسخ واساليب الدفاع الجديدة ، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط ١، ٢٠١٤، ص ٥٤

[٨٥] إيمان فخري ، دوافع صعود الاختراق الصيني للدول الغربية في عام ٢٠١٨، مركز المستقبل للدراسات والبحوث المتقدمة ، ٢٦ ديسمبر، ٢٠١٧ ، متاح على الرابط التالي:https://goo.su/dTM2mQ

[٨٦] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار الأوائل، ٢٠٠٦، الطبعة الأولى، ص٤٣.

[٨٧] خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية بهيكل النظام الدولي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر ٢٠١١، ص٤.

[٨٨] غينادي زوغانوف، العولمة والعلاقات الدولية، ترجمة عدنان جاموس، مكتبة ميسلون، دمشق،٢٠٠٢، ص ٤٩.

[٨٩] العرض الشامل لأوضاع القوات المسلحة الأمريكية وآفاق تطورها، تقرير وزير الدفاع الأمريكي المقدم إلى الرئيس والكونغرس، الترجمة المنشورة في موسكو عام ١٩٩٧، ص١٣. نقلا: عن غينادي زوغانوف، المصدر السابق، ص ٥٠.

[٩٠] أشرف سنجر، تحولات توازنات القوى، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، سلسلة مفاهيم، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٩.

[٩١] دانييل بورشتاين، ارنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، عالم المعرفة، الكويت العدد ٢٧١، ٢٠٠١، ص ١١٦.

[٩٢] ١٨- سونغ بومين، دراسة توزيع وتجميع القوى في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، دراسات عالمية، ١٩٩٦، ص١٠.

[٩٣] سعاد محمود ابو ليله، ديناميكيات الانتقال من " الصلبة " الى " الناعمة " الى " الافتراضية"، اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٨، ابريل ٢٠١٢، ص ١٤.

[٩٤] علي جلال معوض، إعادة الانتشار: تحليل أولي وأثار انتشار القوة " داخل " وبين الدول، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٨، ابريل ٢٠١٢

)

[95] Rosecrans, Richard N: International Relations, Peace or War? The Free Press New York, 1973, P.70.

[٩٦] محمد http//:www.ahewar.org.2006/12/16

[٩٧] عبد الرحمن برقوق، مفهوم النظام الدولي في العلاقات الدولية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكره، ١٧ اكتوبر ٢٠٠٢، ص ٤٢-٤٣.

[٩٨] علي حسين باكير، مفهوم " الصعود السلمي " في السياسة الخارجية الصينية، مركز الجزيرة للدراسات، ابريل ٢٠١١، ص ٢.

[٩٩] علي حسين باكير، المرجع السابق، ص ٣.

[١٠٠] المرجع نفسه، ص ٤.

[١٠١] غينادي زوغانوف، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

[١٠٢] قارن بين، مرجع السابق، ص ٥٠ وعلي حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص ص٦.

[103] OPEC, Annual Statistical Report, 2007.

[١٠٤] يوان، تشانج تشوا، "الاقتصاد الصيني.. الإصلاحات والتحولات"، ترجمة طارق فرماوي وآخرين، مؤسسة بتانة، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٣

[105] Kurlantzick, Joshua (2007). "Charm Offensive: How China's Soft Power Is Transforming the World". Yale University Press.pp50-70

[106] Nye, Joseph S. (2011). "The Future of Power". New York: PublicAffairs.pp20-45

[١٠٧] عبد الكريم الطيف، دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد ٣٠، ٢٠١٤، ص١٣

[108] BRICS Information Centre, University of Toronto, See Article 07 of Sanya Declaration, Sanya, Hainan, China, April 14, 2011. Available at: https://goo.su/vz8wZ

[109] BRICS Joint Statistical Publication 2018 / Statistics South Africa. Pretoria: Statistics South Africa, 2018, thtp://www.statssa.gov.za/wp- content/uploads /2018/11/BRICS-JSP-2018.pdf.

[110] The World bank, World Development Indicators, Available at: https://goo.su/04TSAiH

[١١١] محمد شحماط، "تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب"، مجلة التواصل في الاقتصاد والتجارة والقانون، العدد ٥١، ص ٥٢-٧٦

[١١٢] مركز الجزيرة للدراسات، "الصراع الأمريكي-الصيني وأثره على النظام الدولي"، ٣ ديسمبر ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي: http://www.studies.aljazeera.net

[113] BRICS Information Centre, University of Toronto, BRICS in Africa: Collaboration for Inclusive Growth and Shared Prosperity in the 4th Industrial Revolution, See Article 15 and 16 of 10th BRICS Summit Johannesburg Declaration Johannesburg, South Africa, July 26, 2018, Available at: https://goo.su/KjU8W

[114] BRICS Information Centre, University of Toronto, See Article 14 of Joint Statement of the BRIC Countries' Leaders, Yekaterinburg, Russia, June 16, 2009, Available at: https://goo.su/3C0JI

[١١٥] ديميتري بريجع، مستقبل البريكس.. تحليل إستراتيجي شامل للتحولات العالمية والتحديات القادمة، مركز الدراسات العربية الاوراسية، ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://goo.su/xaYuF

[١١٦] وسن إحسان عبد المنعم. ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجاً"، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة، ٢٠٢٠، ص ص ١٦٣-١٦٤.

[117] BRICS Information Centre, University of Toronto, 2nd BRIC Summit of Heads of State and Government, See Article 11 of Joint Statement Brasília, April 15, 2010, Available at: https://goo.su/Vgg4

[118] Arslan alp, Serkan, Simpson-bill, Chima. 2021. US Dollar Share of Global Foreign Exchange Reserves Drops to 25-Year Low. IMF blog. Available at: https://bit.ly/3AoZq5u

[119] Siripurapu, Anshu. 2020. The Dollar: The World's Currency. Council on forging relations. Available at: https://on.cfr.org/35lbk55

[120] Mirjana Matovska and others, The Impact of BRIKS from Economic, legal and political aspect in the international community, European Scientific Journal, February 2014 /SPECIAL/ edition, pp.370-371.

[121] Richard Carey and Xiaoyun Li, op cit, pp7- 8.

[١٢٢] هبه تركمان، عبد الرحيم الشوبكي، دور مجموعة البريكس في تغيير بنية النظام الدولي، مجلة آنسنة للبحوث والدراسات، المجلد ١٤، العدد (٢)، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة، ٢٠٢٣، ص ص ٢٣٦-٢٣٨، متاح على الرابط التالي: https://goo.su/Jb8wcJg

[123] Robert Kappel, Global Power Shifts and Challenges for the Global Order, German Institute of Global and Area Studies, Hamburg, Policy Paper 2/2015, p 6-8. Available at: https://goo.su/zMvlkVF.

[124] Richard Carey and Xiaoyun Li. "The BRICS in International Development: The New Landscape". April 2016. P7, Available at: https://goo.su/TGB3tJx

[125] BRICS Information Centre, University of Toronto, See Article 11 and 12 of the 6th BRICS Summit: Fortaleza Declaration, July 15, 2014, Fortaleza. Brazil, Available at: https://goo.su/jk7Vv

[١٢٦] علي بلعربي، التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيرة على النظام الدولي السائد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع١، المجلد ٨، ٢٠٢١، ص١١٣

[١٢٧] هبه تركمان، عبد الرحيم الشوبكي، دور مجموعة البريكس في تغيير بنية النظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٨، متاح على الرابط التالي:https://goo.su/Jb8wcJg

[١٢٨] صفاء خليفة، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا (٢٠١٣-٢٠٢١)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١٣، يناير ٢٠٢٢، ص١٨٠.

[١٢٩] علي صلاح، "مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي"، مرجع سبق ذكره، ص ٨-١٥.

[١٣٠] البنك الدولي، (٢٠١٩)، "تقرير عن مبادرة الحزام والطريق"، متاح على الرابط التالي:
http://www.worldbank.org

[١٣١] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، " التجربة الصينية، دراسة في أبعادها الإيديولوجية والتاريخية والاقتصادية "، دار أم القرى للنشر، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٣١٩

[١٣٢] مجموعة من المشروعات التي تربط الصين بميناء جوادر الباكستاني على بحر العرب.

[١٣٣] عبد العزيز حمدي عبد العزيز، المرجع السابق

[١٣٤] مبادرة الحزام والطريق الصينية : مشروع القرن الإقتصادي في العالم المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ٢٠١٩، ص ٧٩ متاح علي الرابط التالي: https://cutt.ly/A6dBwl

[١٣٥] الأمم المتحدة، (٢٠٢٠)، "تقرير عن مشاركة الصين في عمليات حفظ السلام"، متاح على الرابط التالي:
https://www.un.org/

[١٣٦] مؤسسةRAND ، (٢٠٢١)، "التوازن بين القوة الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية الصينية"، متاح على الرابط التالي:https://www.rand.org/

[١٣٧] صابر رمضان، قراءة في مستقبل النظام الدولي، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة نزاع أم شراكة، في: دنيا الوطن، ٢٠١٥/١٠/٢٠، متاح على الرابط التالي:https://goo.su/I5l5P

[138] Bonnie Glaser and Jan James Nolt, “Strategic Partnership or Strategic Competition, (Washington, DC: Foreign Policy focus, November 28, 2006) Available at:
http://www.fpif.org/regions/asiapacific.

[139] Elexander T. J. Lennon and Amanda Kozlowski, Global Powers in the 21st Century CSISA, Washington Quarterly Reader. Available at:
http://mitpress.mite.edu/0262622181.

[١٤٠] محمد دياب، العلاقات الروسية – الصينية: الغلبة للشراكة الإستراتيجية، شؤون الأوسط، العدد ٦٢، مايو ١٩٩٧، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص٨٩.

[١٤١] وليد عبد الحي، العلاقات العربية الصينية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٢٢، ٢٠٠٥م، ص٥١.

[١٤٢] شريفة كلاع، "نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات، وأي دور للصين في ذلك؟"، مجلة السياسة العالمية، المجلد٥، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٧١-٩٦

[١٤٣] برونيه، أنطوان، جيشار، جون بول، ٢٠١٦، " التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الامبريالية الاقتصادية " المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص ص ١٣١-١٣٣

[١٤٤] محمد ياسين خضير "٢٠١٣"، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، المجلة السياسية الدولية، العدد ١٢٤، السنة التاسعة، الجامعة المستنصرية، ص١٧٩، ص١٨٠

[145] جون ميرشايمر، "الواقعية الجديدة ومستقبل القوة الصينية"، مجلة السياسة الدولية، ٢٢ أبريل ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: https://goo.su/OqUVCd

[146] United Nations. 2022. China's structural transformation what can developing countries learn? Geneva: United Nations.

[147] PWC. 2020. The World in 2050: Will the shift in global economic power continue? London: PWC.P1

[١٤٨] مسعودة طاوي، ٢٠١٩-٢٠٢٠، دور الصين في تحقيق التنمية في المنطقة العربية- السودان نموذجا، رسالة ماجستير، الجفلة: جامعة زيان عاشور، ص ٤٦-٥٢.

[149] Peters 2022

[١٥٠] أمنية محسن عمر أحمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا ١٩٩١-٢٠١٥ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، متاح علي الرابط التالي:https://www.democraticac.de/?p=35916